التعليـم العالى والبحث العلمى فى الجزائر

دليلة خينش(*)

مقدمـــة:

يعد التعليم أحد المتغيرات المهمة فى التنمية، ومؤشرا من مؤشراتها؛ وذلك لأنه يلعب دورا فعالا فى تنمية المورد البشرى الذى يمثل ركيزة من ركائز التنمية؛ لذلك أجمع المحللون على أن التعليم هو المخرج الطبيعى والأساسى للدول النامية، ومنها أقطار الوطن العربى، فهو السبيل للخروج من التخلف، والانطلاق إلى التنمية الشاملة.

وأهمية التعليم فى الوقت الحالى لم تعد محل جدل؛ لأن بداية التقدم الحقيقية على جميع الأصعدة هى التعليم، فالصراع فى العالم اليوم أصبح يتجه نحو السباق فى التعليم، وإن أخذ أشكالا سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. لذلك أكد جل الدراسات أن الدول التى تتصارع على القمة اليوم، توجه معظم جهودها واهتمامها لتطوير التعليم يوما بعد يوم، حتى يواكب التقدم المتواصل فى جميع الميادين.

فالتعليم العالى - وهو آخر مرحلة من أطوار التعليم - من أبرز وسائل المجتمع لإعداد الطاقة البشرية، وتنمية مهاراتها بالعلم والمعرفة والتدريب، لذلك عدت الجامعة مصدرا رئيسا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومركزا للبحث العلمى، ومنارة للإشعاع الثقافى. ومن هنا تجلت مهامها فى تقديم العلم، والقيام بالبحث العلمى، وتكوين الإطارات، والإسهام فى نشر المعرفة والثقافة،

(*) أستاذ مساعد مكلف بالدروس، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.

إلى جانب انفتاحها على المحيط الاقتصادى والاجتماعى لدفع التنمية.

والجزائر- كغيرها من الدول - مرت منذ الاستقلال إلى وقتنا الحالى، بمراحل متوالية، اختلفت فيها أولويات التنمية، تبعا للتوجهات الأيديولوچية التى سلكتها. ولأهمية التعليم العالى والبحث العلمى ومكانته فى البرنامج التنموى، حظى هو الآخر باهتمام، وإن كانت الأهداف المتوخاة من هذه المرحلة من التعليم تختلف من فترة إلى أخرى. فلما كان الهدف فى البداية هو تشجيع التنمية الشاملة على الصعيد الداخلي؛ فإنه الآن مطالب بمواكبة متطلبات العصر القائمة على العلم والتكنولوچيا حتى على الصعيد الدولى.

١- التعليم العالى والبحث العلمى بالجزائر غداة الاستقلال:

إن التطرق إلى الظروف الأولية التى عايشتها مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى غداة الاستقلال، يثير نقطة مهمة، تبرز علاقة الدولة بهذا القطاع الحيوى، وما توليه من أهمية للنهوض به، خاصة إذا كان مصدر تمويله تتكفل به السلطة فحسب؛ إذ تبرز الإحصاءات أن الميزانية المخصصة للتعليم الوطنى عموما وصلت فى سنتى (١٩٦٣و١٩٦٤) إلى (٣٢٢,٧ مليون دينار جزائرى)؛ أى بنسبة ١١٪ من ميزانية الحكومة (يوسف عبد الله صايغ، ١٩٨٤، ٣٨٧). وهى نسبة ضئيلة، خاصة إذا كان الهدف الوطنى فى هذه الفترة هو محو الأمية، وتوسيع قطاع التعليم عموما، والتعليم العالى خاصة، علما بأن نصيب التعليم العالى من هذه الميزانية قد تراوح، فى خلال السنوات (١٩٦٣-١٩٦٦) بين (٢٤ مليون دينار جزائرى) و(٤٩ مليون دينار جزائرى) (حسب تقدير بن عكى محمد آكلى، ١٩٨٨، ١٩٥)؛ إذ تصل نسبة ميزانية التعليم العالى من ميزانية التعليم إلى ٧,٤٪ عام ١٩٦٣. وهى نسبة ضئيلة جدا، مقارنة بما يخصص للأطوار الأولى: الابتدائى والثانوى.

والملاحظ، من كل ما سبق، أن التعليم العالى والبحث العلمى غداة

الاستقلال، بالرغم من إعطائه أهمية فى الميثاق الوطنى الصادر سنة ١٩٦٤، وجعله المحرك الأساسى لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فإن ظروف الدولة فى تلك الفترة حالت دون ذلك، فندرة التدعيمات المالية والموارد البشرية المؤهلة فى ظل ظروف صعبة خلفها الاستعمار، بخروجه من الجزائر، هى عوامل أثرت فى النهوض بهذا المجال. ويمكن القول - كذلك - إن أهمية التعليم العالى والبحث العلمى، كما جاءت فى الخطب السياسية لم ترق إلى مستوى الأهمية لدى مسئولى القيادة السياسية، خاصة فى مجال التطبيق فى تلك الفترة، وكان التوجه فى نظرهم منصبا على الاهتمام بقطاعات أخرى، كانت لها أهمية فى مرتبة الأولويات، ألا وهى القطاعات المنتجة التى تشكل قاعدة اقتصادية متينة.

والحاصل أنه حتى نهاية المخطط الثلاثى، كان قطاع التعليم العالى بالجزائر يشهد خللا كبيرا، فإلى جانب ضعف قطاع الإعانات المادية، وتدنى مكانته، مقارنة بقطاعات أخرى فى السياسة التنموية؛ فإنه لم يحقق الهدف المنشود الذى جاءت صياغته واضحة فى المواثيق الرسمية (تلبية حاجات الاقتصاد الوطنى). وهذا يتضح جليا فى النسبة القليلة لأعداد الطلبة المتخرجين التى لا تلبى الحاجات من الكوادر التى تتطلبها عملية التنمية. ومع أنه كانت هناك حلول عاجلة لفك الخناق عن بعض مؤسسات التعليم العالى آنذاك؛ فإن الخلل الكبير بقى فى هذه الفترة يتضح فى زيادة المدخلات، وقلة المخرجات (نتيجة التسرب، والرسوب، وعمليات انتقاء صارمة، ومعارف متشبعة)، وكل هذا يعود إلى المشاكل الناتجة عن النظام البيداغوجى الموروث عن السياسة الفرنسية الذى يحمل أهدافا لا توافق واقعنا المعيش فى تلك الفترة.

إن قطاع البحث العلمى فى الجزائر حتى نهاية المخطط الثلاثى (١٩٦٧-١٩٦٩) لم يشهد تغيرا واضحا فى مجال البحث، سواء من حيث التخطيط أو التسيير، أو حتى التنفيذ؛ ويعزى هذا إلى أن معظم وحدات البحث كانت تابعة

للطرف الفرنسى الذى كانت خدمة الأبحاث من مهامه، بل إن مجمل هذه الأبحاث لا علاقة له بواقعنا المعيش.

وبالرغم من أن المشاريع الصناعية قد أخذت حصة كبيرة من الاعتمادات المالية فى إطار هذا المخطط، وذلك للدور المهم الذى أعطى للصناعة ضمن الاستراتيجية الجزائرية للتنمية؛ فإن نصيب الصناعة كان حوالى ٤٨,٧٪، بالنسبة إلى هذا المخطط. وهذا ما يبرز الاتجاه العام لصيرورة الاستثمار الذى يسمح بتعرف مدى الأهمية التى أوليت للتصنيع، مقارنة بالاستثمار الكلى. ففى هذه الفترة بلغت الاستثمارات المخصصة للفروع الصناعية متضمنة المحروقات حوالى (٥,٤ مليارات دينار جزائرى)، من أصل (٩,٠٦ مليارات دينار جزائرى) (إسماعيل صبرى عبد الله، ١٩٨٤، ١٠١-١٠٢)، وهذا يدل على إيمان المخططين بأهمية الصناعة فى الجزائر، بوصفها عاملا استراتيجيا فى استقلال البلاد، وتخلصها من كل تبعية.

أما بالنسبة إلى قطاع التعليم العالى والبحث العلمى، فقد شهد تدنيا فى الدعم المادى، ولولا أن أهميته - فى ظل تلك الظروف - تجسدت، كما هو ثابت فى المواثيق الرسمية، فى حدود التطبيق الفعلى، لكانت بذلك سندا قويا لتلك المشاريع الصناعية.

٢- التعليم العالى والبحث العلمى فى الجزائر فى خلال السنوات (١٩٧٠-١٩٧٣):

حظى قطاع التعليم والتدريب بنسبة ١٢٪ من قيمة المخصصات، وهى نسبة تفوق ما خصص له فى خلال الخطة الثلاثية السابقة، بارتفاع يقدر بنحو ٢,٥٪. لكن بالرغم من هذه الزيادة؛ فإن هذه النسبة تبقى متدنية، على غرار ما خصص للقطاعات الاقتصادية المنتجة. وهذا ما يؤكد أن مكانة التعليم، فى المخطط الرباعى الأول، بقيت تتراوح فى حدود المرتبة الثالثة بعد القطاعات

المنتجة، بالرغم من كل النداءات التى أطلقها أصحاب السلطة السياسية، للنهوض بهذا القطاع الحيوى، خاصة فى تلك الفترة.

فى هذه الفترة دعت الضرورة إلى الإصلاح التربوى الذى تأكد، خاصة فى التقرير العام للمخطط الرباعى (١٩٧٠-١٩٧٣) الذى نص على ما يأتي: إن "الإصلاح العميق لجهازنا فى التربية والتكوين لهو أول هذه المتطلبات. وفى هذا الميدان ستكون مهمة المخطط الرباعى فى الوقت نفسه، هى تصور وتحديد الأسلوب الجديد، والشروع فى تطبيقه، بعد تجربة أولى، والإصلاح سيشمل الهياكل التنظيمية، ومحتوى وطرق أسلوبنا للتعليم" (وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٣، ٩).

وعلى أساس أن التعليم العالى هو أحد أطوار التعليم المهمة، أتى عليه الإصلاح، ومس كل جوانبه، خاصة بعدما اتضح للسلطة الثورية مدى تأثيره فى التوجه الجديد للبلاد. لذلك جاء قرار مؤرخ فى سنة ١٩٦٩ متضمنا إنشاء لجنة لإصلاح التعليم العالى لدى كل جامعة، على أن تكلف هذه اللجنة بإعداد مشروع إصلاح التعليم العالى موافقا للهياكل وطرق التعليم العالى وبرامجه مع العالم العصرى، وحاجات البلاد (الجريدة الرسمية، العدد ٤٦، الصادرة في: ١٩٦٩/٥/٢٧).

وجاءت العودة إلى هذا الإصلاح بوصفها ردا على أسلوب التربية الموروث عن فرنسا الذى لا يوافق، بل لا يلبى حاجات البلاد فى تلك الفترة، ولا بعدها، سواء من الناحية الكمية أو النوعية. ويتضح ذلك خاصة من خلال خطاب الرئيس هوارى بومدين، يوم ١٠ أكتوبر ١٩٦٩: "إن بلادنا فى حاجة إلى آلاف من الإطارات الوطنية... والكف عن اللجوء إلى الإطارات الأجنبية... وهذا الهدف لا يمكن الوصول إليه إلا بتغيير جذرى للتعليم بثورة حقيقية، علينا أن نقوم بها عاجلا؛ ذاك أنها أصبحت ضرورة ملحة" (وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٣، ٩).

وانطلاقا من ذلك تجسدت أولى ملامح التغيير منذ عام ١٩٧٠؛ إذ أنشئت وزارة التعليم العالى والبحث العلمى أول مرة، إثر عملية إصلاح شامل للتعليم العالى، برامجه وأهدافه وطرقه وأسلوب تكوين الإطارات الجامعية، ومناهج البحث العلمى. وقد أوضح وزير التعليم العالى والبحث العلمى أهداف الإصلاح الجامعى الجديد، وحددها فى النقاط الآتية (رابح تركى، ١٩٨٩، ١٥٧):

١- تكوين الإطارات والكوادر التى تحتاج إليها البلاد فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- العمل على تكوين أكبر عدد من الإطارات بأقل ما يمكن من الكلفة.

٣- أن يكون الإطار المكون فى الجامعة حائزا على صفات ملائمة للمستوى الذى تحتاج إليه البلاد.

وانطلاقا من هذا، جاء هدف إصلاح التعليم العالى سنة ١٩٧١، من أجل تكييف الأخير مع التطورات العالمية للعلوم، وفى الوقت نفسه انفتاحه على المجتمع، وذلك بتكييف مسارات التكوين ونظامه المؤسسى مع تطلعات المجتمع، والمتطلبات الاقتصادية (المجلس الأعلى للتربية، ١٩٩٩، ٦٠).

وقد حدد الإصلاح دور الجامعة التى يجب أن تكون قادرة على تعبئة جميع طاقاتها لتكوين القوة العاملة الضرورية للتنمية، على ألا يكفى تكوين أقصى ما يمكن من الإطارات التى تحتاج إليها البلاد، وبأقل التكاليف، بل يجب كذلك أن يكون الشخص المكون مطابقا - من الناحية الكيفية - لقدرات الشخص الذى تحتاج إليه البلاد (وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٦، ٥٣). وفى هذا تأكيد لضرورة انفتاح الجامعة على المجتمع وفق نظرية النسق المفتوح؛ وهو الأمر الذى تطلب القطيعة مع الجامعة التقليدية التى كانت تعمل بنظام الشهادات، وتعتمد على المنهج السنوى ضمن ما يسمى بالكليات التى كانت تمر بأزمة خفية متعددة الأشكال، أزمة فى الأهداف، وأزمة فى الإدارة، إضافة إلى أن

تكوينها كان ينحصر فى إعداد نخبة مختارة من المجتمع، غير مرتبط بمتطلباته المتعددة.

إن ما يؤخذ على البحث العلمى فى هذه الفترة، هو تجسيد الأهداف الوطنية فى الواقع الذى صاحبته عدة عراقيل، وذلك بإنشاء المجلس المؤقت للبحث العلمى، وحل هيئة التعاون العلمى بين الجزائر وفرنسا. وهذا التأسيس ما هو فى الواقع إلا تأمين للجامعة والبحث العلمى، وبداية لمعركتهما فى الجزائر؛ لأن تأميم هيئة التعاون العلمى والتقنى (OCS)، لا يعنى تأميم البحث بالجزائر، ومن ثم نجم عن هذا التأميم خلق صعوبات من قبل الطرف الفرنسي؛ لأن هذا الأخير كان يدير منشآته البحثية من خلال هذه الهيئة، لكن بعد تأميم المنشآت عرقل دفع المستحقات التى تبلغ (٢٠٠ مليون فرنك فرنسى قديم)، كما أعلن عن نيته فى عزل كل التقنيين الفرنسيين من (OCS)، واحتفظ بمركز الدراسات الصحراوية الذى لم يُسترجع إلا فى ٢١ سبتمبر ١٩٧٤.

ومن بين المشاكل والعراقيل كذلك، تجسيد ما جاءت به النصوص الرسمية التى كانت تربط بين البحث والتنمية؛ أى ضرورة استجابة البحث العلمى لقضايا التنمية، خاصة فى قطاع الإنتاج، إضافة إلى أن الإشراف على المؤسستين كان تحت وصاية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى (أى تخطيط مركزى)؛ وهو الأمر الذى عرقل سير مهام الهيئتين.

يتبين من كل ما سبق أن الجزائر لم تعط للبحث العلمى الأولوية فى سياستها التنموية، ولم يأخذ التعامل مع قطاعه شكلا موضوعيا، بل أخذ بأسباب واهية، تركز على تنظيمه الهيكلى، متجاهلة ظروف الباحثين، وخاضعة بذلك للضغط الدولى. ثم إنه طيلة فترة المخطط الرباعى الأول شهد تنظيم البحث العلمى مشكلات بدت لنا واضحة فى نظر الخطابات الرسمية، لكنها لم تجد صداها فى الواقع؛ لأن تسيير البحث العلمى وتنظيمه فى تلك الظروف كان دون المستوى.

يمكن القول إن فترة المخطط الرباعى الأولى قد شهدت اهتماما بقطاع التعليم العالى والبحث العلمى، وهى بذلك كانت انطلاقة حقيقية للنهوض بالنظام التربوى كله. وربما يعود هذا إلى إدراك مدى أهمية الطور الأخير من التعليم فى نظر السلطة السياسية؛ إذ جاء ذلك واضحا من خلال عملية الإصلاح الشامل للتعليم العالى، بما يتناسب ومتطلبات التنمية، إضافة إلى ربط نشاطات البحث العلمى بالحاجات الاقتصادية.

إننا نلمس هذه الأهمية لهذا القطاع الحيوى من خلال الدعم المادى للدولة، فى خلال السنوات (١٩٧١-١٩٧٣)، حسب ما يتضح فى الجدول الآتي:

الجدول رقم (١)

تطور ميزانية التسيير لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى خلال السنوات (١٩٧١-١٩٧٣)

السنوات	ميزانية تسيير الدولة (د.ج.)	ميزانية تسيير وزارة التعليم العالى والبحث العلمى	نسبة ميزانية الوزارة من ميزانية الدولة	نسبة زيادة ميزانية الدولة	نسبة زيادة ميزانية وزارة التعليم العالى والبحث العلمى
١٩٧١	٤,٤١٥,٠٠٠,٠٠٠	١١٩,٦٠٦,٠٠٠	٢,٤٪	-	-
١٩٧٢	٥,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥٣,١٧٤,٠٠٠	٣,١٪	١١,٩٪	٢٩,٧٪
١٩٧٣	٦,٤٣٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٠,٧٠٠,٠٠٠	٣,٤٪	١٦,٩٪	٤٢,٢٪
المجموع	١٦,٨٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٩٥,٤٨٠,٠٠٠	٢,٩٤٪	-	-

المصدر: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٣، ٥٢.

نلاحظ أن ميزانية التعليم العالى والبحث العلمى، بوصفها نسبة من ميزانية تسيير الدولة، قد شهدت ارتفاعا فى خلال السنوات (١٩٧١- ١٩٧٣)، من ٢,٤٪ إلى ٣,٤٪، وهذا الارتفاع يعود إلى زيادة حجم ميزانية الدولة من ١١,٩٪ إلى ١٦,٩٪، فى الفترة نفسها. ويمكن رد زيادة الميزانية لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى سنة ١٩٧٣ إلى ارتفاع التكلفة الفردية للطالب،

خاصة لطلبة التخصصات التكنولوجية.

ويتضح من هذا العرض طيلة فترة المخطط الرباعى الأول أن مكانة التعليم العالى والبحث العلمى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ظهرت من خلال الاعتمادات والمصاريف المخصصة فحسب، لكى يقوم هذا القطاع بدوره.

٣- التعليم العالى والبحث العلمى بالجزائر فى خلال السنوات (١٩٧٤-١٩٧٧):

طيلة مدة المخططين الرباعيين كانت الدولة تهدف إلى العمل على الإصلاح الشامل الذى مس قطاع التعليم العالى، ودعا المخطط الرباعى الثانى إلى الاستمرارية فى السياق نفسه. لكن ما يؤخذ على هذا الإصلاح أن مؤسسات التعليم العالى قد شهدت خللا بتطبيق ما جاء به الإصلاح؛ إذ ظهرت مشاكل عدة بنهاية المخططين الرباعيين.

والواقع أن الهياكل الجديدة والتحولات التى حدثت منذ ١٩٧١، اصطدمت بجهاز ذى تحضير سيئ. فمن جهة نلحظ أن التجديدات الهيكلية والبيداغوجية أخضعت لمنطق سير النظام القديم؛ إذ خلدت الأدوار والعقليات والسلوكات القديمة، ومن جهة أخرى زاد عدد الطلبة المسجلين سنة بعد أخرى، بصورة غير متوازنة مع الوسائل المادية والبشرية المتاحة. ومنه يمكن تعداد الصعوبات التى حالت دون نجاح الإصلاحات، ونشير إليها فيما يأتي:

أولا - الهيكلية والبيروقراطية: من حيث الهيكلة كان الحل بتعويض الكليات التى أصبحت معاهد، والتى بفضل حجمها واستقلاليتها الإدارية والمالية تضمن تسييرا مرنا، وتشجيع اشتراك الأساتذة فى اتخاذ القرارات. ولكن الاصطدام بمقاومة شديدة جعل إدارة المعاهد لا تستطيع أخذ أى قرار دون

الرجوع إلى مستوى أعلى، فتحولت إلى جهاز إدارى بسيط. كذلك بالنسبة إلى اللجان البيداغوجية التى شلت بتشريعات متصلبة، بحيث تحولت إلى خلايا لتحديد جداول التوقيت وأساليب الامتحانات (Ghlam Allah. M, 1980, 14)، فالإصلاح طبق بطريقة آلية وتسلطية فى إطار هيكل إدارى. وفى الحقيقة؛ فإن تجربة تسع سنوات من الإصلاح ١٩٧١ بينت بوضوح قصور الإدارة البيروقراطية عن الوصول إلى أدنى ديمقراطية، والعراقيل نفسها وجدت فى مركزية الإدارة ورسميتها.

ثانيا - الرسمية المركزية من ملاحظات غلام الله لهذه المرحلة تشير إلى أن الإدارة الجامعية ذات توصيل سيئ للواقع، لارتباطها برسمية القانون. لقد فشلت حتى فى ضمان المهمات الأولية للتنسيق، فأدت إلى صعوبة ظروف عمل الأساتذة والطلبة، متسببة فى تدهور المردودية البيداغوجية (Idem, 46).

فالمقرر هنا منعزل عن الوقائع، ويعطى لنفسه الحق فى إعداد قرارات قانونية، انطلاقا من صورة مثالية للجامعة بدون الاهتمام بنتائج قراراته التى قد تؤدى إلى تفاقم وضعية العمل وتضخيم الأشكال. لذلك يؤكد "غلام الله" أن إعادة هيكلة الكليات القديمة وتحويلها إلى معاهد ذات أحجام صغيرة، أدت إلى زيادة من مركزية الجامعة (Idem, 110).

١ - **التنظيم البيداغوجي**: عانى هذا الجانب أيضا صعوبات عدة، تمثلت فى النصوص التشريعية حول التعليم ما بعد التدرج المطبقة بطريقة غير عادلة، وفى حالات الطلبة الذين يتعرضون لحواجز فى مناقشة رسائلهم بدون إيجاد مسلك. أما بالنسبة إلى تقييم المعارف، فقد سيطر على الإصلاح طريقة المراقبة المستمرة. وحسب تقارير ١٩٧٨ لوحظ أن التكييف والمحتوى غير الملائم لبعض البرامج وظروف الدراسة، قد جعل المراقبة المستمرة للمعارف تطبق بطريقة غير متعادلة من معهد إلى آخر، حتى من وحدة إلى أخرى

.(MINISTERE DE L'E.S.R.S, 1979, 206)

٢- **الترقية والأجر**: إن خلل تطبيق الإصلاح طال حتى الأساتذة، فلم يتحصل المعيدون المرسمون والمكلفون بالدروس إلى رتبة أساتذة محاضرين. إن هذا الجانب عرقل تطور الجامعة بسبب تأثير إجراءات القانون العام للتوظيف العمومي على الشبكة المعالجة للقانون الأساسي لترقية الأساتذة الجامعيين.

٣- **ظروف العمل**: تمثلت المشاكل الرئيسة التي واجهت تطبيق الإصلاح في قاعات التدريس، وقاعات العمل، ومكاتب العمل للأساتذة والإداريين، إلى جانب المطالبة بالسكن؛ لأنه من شروط العمل والحياة (Idem, 209).

كل هذه المشاكل والصعوبات عرقلت عملية إصلاح التعليم العالي ١٩٧١، وهذا ما جعل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تفرض برنامجا من أجل تطور الجامعة وتقدمها. وفي خلال المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، المقرر حول التربية والتكوين، كان التفكير في مراجعة إثراء مشروع التسيير الاشتراكي للمؤسسات لتطبيقه في الجامعات؛ إذ أعلن عن تنصيب لجنة لدراسة النصوص التشريعية والقانونية وللقوانين الأساسية للجامعة وللمنظمة الوطنية للبحث العلمي "ONRS" لديوان المطبوعات الجامعية "OPU"، وللخدمات الجامعية الاجتماعية "COUS". لقد انطلقت أشغال اللجنة في شهر نوفمبر ١٩٧٨، وانتهت في شهر فبراير ١٩٧٩، وكان هذا هو الإصلاح الثاني الذي عرفه التعليم العالي.

ولكن بالرغم من كل هذه المشاكل التي اعترضت طريق الإصلاح؛ فإن فترة السبعينيات كانت انطلاقة حقيقية للتعليم العالي، فإضافة إلى تطور مؤسسات التعليم العالي لتشمل المناطق التي كانت قبلا محرومة، وفك الخناق عن المدن الكبرى، استطاعت الجزائر أن تكون كما هائلا من الإطارات التي

تحتاج إليه؛ فالسياسة التعليمية قد حققت الهدف الأساسى الذى استهدفته من وراء عملية الإصلاح بتطبيق "مبدأ ديمقراطية التعليم" الذى سمح لكل المواطنين ذوى الموهبة والرغبة فى التعليم والتكوين. وهكذا وبعد مرور ثمانى سنوات أصبحت الجزائر تعتز بإطارات وطنية أدمجت فى القطاعات الحيوية المتنوعة والمعتبرة، بوصفها الوسيلة الأساسية للتخلص من التبعية الاقتصادية للخارج، هذه التبعية التى امتدت فى السنوات الأولى للاستقلال إلى قطاع التعليم، استطاعت الجزائر بفضل سياسة التعريب أن تكون إطارات التعليم الابتدائى والمتوسط والثانوى، والأمر كذلك على المستوى الجامعى، وذلك بتطبيق "مبدأ الجزأرة" الذى سمح لعدد كبير من الإطارات الوطنية بمواصلة تكوينهم العالى، سواء عن طريق بعثات إلى الخارج أو التسجيل بأقسام الدراسات العليا.

وهكذا سجلت الجامعة الجزائرية تقدما محسوسا فى هذا الميدان؛ إذ بدأت الإطارات الوطنية فى العودة إلى البلاد بعد الحصول على شهادات جامعية عالية لتولى المهام المنوطة بها، إضافة إلى الذين حصلوا على دبلومات عالية داخل الوطن. وهذه نتيجة من أهم النتائج التى حققتها عملية الإصلاح (عمار بومقورة، ١٩٨٠، ١٦٦).

ومن ثم، فإنه على الرغم من أن دور المجلس الوطنى للبحث، بوصفه جهاز تشاور واستشارة، يتميز بحق القرار أو بسلطة معترف بها، سواء على الصعيد العلمى، أو على صعيد تحديد الأهداف والوسائل. وبرغم تطور البحث الذى تواصل بشكل دائم، من خلال عمل لجان المجلس الوطنى للبحث؛ فإن انشغالات هذه اللجان لم تتجسد فى الواقع، وأدت التفاوتات التى نتجت عن هذا التطور غير المتساوى وغير المتوازى مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ونشاطات البحث من جهة أخرى، إلى وضعية متميزة أساسا

بالجوانب الآتية (عبد المجيد بن أمبارك، ١٩٨٧، ١٩٧):

- نقص إدماج نشاطات البحث مع مجهود التنمية، فى حين تم استيراد هائل للتكنولوچياً.
- اختلال الفروع العلمية، ولا مركزية غير كافية للبحث.
- توزع جهود البحث العلمى الذى عرقل الحصول على نتائج إيجابية.

وفيما يتعلق بالمدة الواقعة بين (١٩٧٧ و١٩٧٩) نلاحظ أن هناك جمودا فى الميزانية المعتمدة، ترجع إلى تخمينات اقتصادية، تعود إلى أن الهيئة الوطنية للبحث العلمى لم تتوصل بعد إلى الحد الأدنى من الاستغلال التام للميزانية المعتمدة من طرف الدولة، بحيث بقيت الأموال المتبقية من الميزانيات السابقة تصل إلى نسبة عالية جدا. وعموما توزعت الاعتمادات المالية فى خلال المخطط الوطنى الأول للبحث (١٩٧٤-١٩٧٧) بالطريقة الثالثة، ويوضح ذلك الجدول الآتى:

الجدول رقم (٢)

توزيع الاعتمادات المالية فى أثناء المخطط الوطنى الأول للبحث (١٩٧٤-١٩٧٧)

المخطط الوطنى الأول للبحث (١٩٧٤-١٩٧٧)	تسيير الاعتمادات (الوحدة مليون دينار جزائرى)
- دراسات عامة من أجل التنمية- البحث	٦
- التجهيزات	٣٥
- العتاد العلمي	٧٩
المجموع	١٢٠

المصدر: عبد المجيد بن أمبارك، ١٩٨٧، ٢١٨.

يوضح الجدول أن الاعتمادات المالية تخصص للعتاد العلمى بقيمة (٧٩ مليون دينار جزائرى)، ثم التجهيزات بقيمة (٣٥ مليون دينار جزائرى)، فى

حين يخصص للدراسات العامة من أجل التنمية - البحث بقيمة (٦ ملايين دينار جزائرى)، وهى صغيرة جدا، نظرا إلى عملية الاستيراد الواسعة التى تشهدها البلاد فى خلال هذه الفترة، خاصة من ناحية تشجيع الثورة الصناعية، وبناء القاعدة الصناعية.

ويمكن القول إن التعليم العالى والبحث العلمى فى خلال فترة المخطط الرباعى الثانى، يشهد تطورا واندفاعا نحو تطبيق المبادئ التى جاءت بها المخططات السابقة. فبالنسبة إلى التعليم العالى حقق هذا القطاع بعض الإنجازات والتوقعات، سواء فى مجال توفير الإطارات ذات الكفاءة التى تحتاج إليها البلاد، أو فى فك الخناق عن المدن، من حيث توسيع مؤسسات التعليم العالى لتشمل مناطق أخرى من البلاد، طبقا لسياسة التوازن الجهوى، وتشجيعا لمبدأ ديمقراطية التعليم العالى. لكن الشىء الذى لم يكن متوقعا، فى خلال فترة المخطط، هو فشل التطبيق الكلى للإصلاح، وظهور بعض المشاكل والعراقيل التى أثرت فى السير الحسن لمؤسسات التعليم العالى، خاصة من جانب الهيكل الإدارى الذى اتسم بمركزية القرارات التى لم تنجح فى عملية التنسيق بين الوحدات الجامعية. كذلك الأمر بالنسبة إلى البحث العلمى، فبالرغم من كل النداءات الوطنية التى تدعو إلى أهمية البحث العلمى، وضرورة ربطه بالانشغالات الوطنية للتنمية؛ فإنه لم يعد هدفا لذاته، بل أصبح وسيلة لهدف أسمى، وذلك بجعل البحث العلمى خدمة للمجتمع؛ اى توجيه الأبحاث بطريقة مركزية؛ وهو الأمر الذى شتت مجهود التسيير، وعرقل سير القرارات، ومن ثم أصبح هناك تفاوتات فى علاقة بحث - تنمية، ولم ينجح بعض من الأهداف الوطنية.

وهنا نقول: إنه بالرغم من أن مكانة التعليم العالى والبحث العلمى كانت تتجسد فى دور الأخير فى خدمة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية؛ وهو الأمر

الذى لمسناه فى كل المواثيق الرسمية؛ فإن هذه المكانة لم ترق إلى مرتبة الأولويات فى البرنامج التنموى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تراوحت مكانته فى الحدود النظرية، ولم تجد تطبيقها الكامل على الساحة الوطنية من جهة أخرى، وهذا ما أوضحته الاختلالات والمشاكل التى عرقلت تطبيق الإصلاح الشامل بسبب التخطيط المركزى الذى سيطر على سير مؤسسات التعليم العالى والتنظيمات البحثية. ومنه يمكن أن نقول: إن هناك اهتماما بقطاع التعليم العالى والبحث العلمى فترة المخطط، لكن لا يوجد تسيير كفء لهذا الاهتمام فى الواقع.

وعموما جاءت الأهداف الوطنية للمخططات التنموية الثلاثة منحصرة فى ضرورة بناء قاعدة صناعية تجسد البناء الاشتراكى، لذلك حظيت القطاعات الاقتصادية المنتجة بأكبر ميزانية وأكثر اهتمام لدى السلطة السياسية، وبقيت الأهداف الوطنية فيما يخص مكانة التعليم العالى والبحث العلمى وعلاقته بالتنمية، منحصرة فى الإطار النظرى والقانونى فحسب، دونما تجسيد كامل فى الواقع، هذا الأخير الذى كان كثيرا ما تصادفه مشاكل نتيجة التخطيط المركزى.

٤- التعليم العالى والبحث العلمى فى المدة من (١٩٨٠- ١٩٨٤):

سبق التعرض للمشاكل الجامعية التى واجهتها مؤسسات التعليم العالى بالجزائر إثر تطبيق المبادئ التى أتى بها الإصلاح التربوى عام ١٩٧١. وقد جاءت الخريطة الجامعية التى صادقت عليها الحكومة سنة ١٩٨٢، وظهرت بصورة جلية عام ١٩٨٤ بوصفها تنظيما جامعيا جديدا، يقلل من حدة تلك المشاكل المطروحة، وذلك بتعديل أو تغيير لبعض توجهات الجامعة الجزائرية. غير أن هذه الحلول سرعان ما خلقت مشاكل أخرى لا غنى عنها، جاءت نتيجة سوء فى التقدير والتسيير. وظهرت جليا منذ الشروع فى الاستعمال الشكلى للخريطة، بعض الاختلالات المتفاوتة الدرجة؛ منها ما يأتى (المجلس الأعلى

للتربية، ١٩٩٩، ٢٧):

١- عدم احترام آجال إنجاز البنى التحتية، وما نتج عنه من أعباء إضافية.

٢- تزايد يفوق التوقعات فى عدد الطلبة الحائزين على شهادة البكالوريا، نتيجة تعميم التمدرس وزيادة معتبرة فى التعليم الثانوى.

٣- مردود ضعيف للجامعات، نجم عنه تضخم أعداد الطلبة، خاصة فى الجذوع المشتركة.

٤- تأخير فى تكوين أساتذة التعليم العالى، ناتج عن سوء تقدير لآجال التكوين، وعدم عودة أعداد أخرى من المكونين من الخارج، ويعزى أيضا إلى الانجذاب نحو قطاعات أخرى أكثر إغراء من حيث الظروف المادية.

وهكذا بدأت تظهر أولى الانحرافات:

- ضغوطات سياسية أدت إلى إنجازات فوضوية خارج الخريطة المسطرة؛ إذ كان الشعار "جامعة فى كل ولاية".
- التخلى عن بعض المشاريع (U.S.S.A) (المركز الاستشفائى لباب الزوار، وهران).
- تساهل كبير فى فتح فروع تعد سهلة التنظيم؛ مثل: الحقوق والآداب، وذلك فى حالة عدم توافر التأطير الكافى.
- إقبال واسع على التسجيل فى العلوم الطبية، نتيجة شدة ميل بعض الأسر والمترشحين إلى هذه الدراسات، ونوع من التساهل الهيكلى فى مضاعفة الجذوع المشتركة فى الشبه الطبى فى المراكز الجامعية، وغياب التثمين الاجتماعى للفروع الأخرى.
- تدهور متزايد ومقلق فى شروط التكوين.

وقد جرت محاولة تصحيح هذه الاختلالات فى إطار تحديث الخريطة الجامعية مع بداية سنوات الثمانينيات، وبقيت المنهجية نفسها؛ أى أنها بقيت تعتمد على تعديل فى "المصب"، فلقد أعد المخطط دراسة حول الحاجات من اليد العاملة حتى آفاق سنة ٢٠٠٠، مع إيلاء بعض العناية "بالمنبع"؛ أى تدفق حملة شهادة البكالوريا. ولأجل وضع حد للضغط على الدراسات الطبية، والفروع سهلة التنظيم، ألغيت المراكز، وتم تعويضها بمعاهد وطنية للتعليم العالى ذات العلاقة باختصاصات محددة، واتخذت تدابير فى مجال توجيه اختيارات الطلبة ما انفكت تزداد تشددا، وعدولا عن محاولة للفصل بين التعليم الثانوى والتعليم العالى، وأعيد تأكيد مبدأ "كل حائز على شهادة البكالوريا له الحق فى مقعد بيداغوجى بالجامعة" فى الخطاب السياسى (المرجع السابق، ٢٨).

ويمكن القول إن سياسة التعليم العالى فى خلال فترة المخطط الخماسى الأول، كانت مبنية أساسا على تقديرات خطأ، جعلت من ضرورة ربط التعليم العالى بمتطلبات الاقتصاد الوطنى غاية؛ وهو الأمر الذى جعل مراجعة البناء الهيكلى لمؤسسات التعليم العالى ونظام التوجيه الجديد يعانيان خللا، نتيجة سوء التقدير والتسيير، إضافة إلى تأخر فى إنجاز المنشآت فى أوقاتها؛ وهو مما أثر فى مبادئ التعليم العالى فى حد ذاته، فكيف لا تتأثر علاقة التعليم العالى بمتطلبات القطاعات الاقتصادية الأخرى، على النحو الذى يعكس هذا التأثير فى الأهداف الوطنية التى جاءت من أجلها سياسة التعليم العالى التى ترتكز عليها الثورة الثقافية، والتى نادت بها جميع المواثيق الرسمية طيلة عقدين من الاستقلال، وفى هذا تعارض بين النظرية والتطبيق.

نظرا إلى توجهها الجامعى المحض، لم تتمكن المنظمة الوطنية للبحث العلمى من إحداث تلاق وتلاحم بين القطاعات المستخدمة والباحثين، حتى المحيط الاقتصادى والاجتماعى لم يكن مستعدا لمثل هذا التلاحم المنشود؛ إذ إن

القطاعات الاجتماعية والاقتصادية كانت منشغلة ببناء جهاز الإنتاج الاقتصادى بالتعاون التقنى مع الأجانب، ولم يسمح حتى إنشاء المجلس الدائم للتخطيط والبحث المنبثق عن المجلس الوطنى للبحث برسم استراتيجية واضحة للتنمية فى ميدان البحث العلمى على المدى البعيد (س. كريم، ب. بلمير، ١٩٩٦، ٢٥).

وما كان يؤخذ على المجلس الوطنى للبحث فى تلك الفترة أنه يمثل سلطة لا منازع لها، بصفته الهيئة الرئيسة للحوار والتشاور بين ممثلى الأسرة العلمية، وممثلى القطاعات الأخرى للنشاط الوطنى، ومثل هذه السلطة لا يمكن ضمانها إلا من خلال التمثيل الصحيح لمختلف الأطراف الذين يفترض أن يكونوا داخل المجلس. غير أن الواقع لم يكن دائما على هذه الحال من وجهة نظر الأسرة الجامعية العلمية. وقد أدى هذا إلى إضعاف النقاش الجارى داخل الهيئة، والتوصيات المصادق عليها بها (سفير ناجى، ١٩٨٤، ٤٩).

وهكذا لم يقم المجلس الوطنى للبحث بالدور الذى يجب أن يلعبه، فقد تعرض فى خلال دوراته الخمس لمناقشة كثير من المشاكل، لكنه لم يقم بالحلول اللازمة، فقد ظلت الأشغال على مستوى الجامعة، وتميزت التوصيات حتى المخطط بالعموميات، ويصعب تحقيقها فى الواقع. فكان لعدم ديمومة اللجان المختصة، وانقطاع الأشغال، تأثير سلبى، عرقل المجلس الوطنى للبحث؛ وهو مما جعله بعيدا عن تحقيق الأهداف المسطرة له، فلم يتحقق الاتصال بقطاع الإنتاج، ولا وجود لعلاقة بين البحث والإنتاج، فظل البحث ظاهرة هامشية.

والجدير بالذكر أن الطابع الاستشارى منع المجلس الوطنى للبحث من القيام بواجبه، لعدم صلاحيته باقتراح استراتيجية للبحث، وتحديد الأهداف العلمية والتكنولوجية، طبقا لاختيارات بلادنا، وحاجاته التنظيمية لعمليات البحث حسب سلم تصاعدى، وتجنيدها مباشرة بمخططات سنوية (عبد المجيد ابن أمبارك، مرجع سابق، ٢٠١).

كما يؤخذ على الهيئة الوطنية للبحث العلمى أنها بحكم طبيعتها الأكاديمية البحثية، لم تستطع إحداث حركية فعلية بين البحث العلمى والقطاع الاقتصادى والاجتماعى.

وقدرت النسبة المخصصة للتعليم العالى والبحث العلمى والتقنى فى هذه الفترة بنحو (٨,٦ مليارات دج)، فهى تمثل نسبة ٢,١٤٪ من مجموع بنية الاستثمارات المخصصة لكل القطاعات فى فترة المخطط الخماسى الأول التى قدرت جميعها بنحو (٤٠٠,٦ مليار دج)، وهى بذلك تمثل نسبة منخفضة، مقارنة بما يخصص من اعتمادات مالية لقطاعى الصناعة (بنسبة ٣٨,٥٪) والفلاحة والرى (بنسبة ١١,٧٪).

والملاحظ أنه بالرغم من أن مكانة التعليم العالى والبحث العلمى كانت تحظى باهتمام السلطة السياسية التى كانت واضحة فى الأهداف الوطنية المتوسطة والبعيدة المدى، كما جاءت فى التقرير العام للمخطط الخماسي؛ إذ حاولت الدولة الوصول إليها، خاصة فى البدايات الأولى من المخطط؛ على الرغم من ذلك فإن هذه المكانة لم ترتق إلى الأولويات فى البرنامج التنموى، وذلك على الرغم من كل النداءات والخطب السياسية والمواثيق الرسمية التى دعت إلى الارتقاء بهذا القطاع إلى حدود الأولويات فى المخططات التنموية، لما لهذه المرحلة من التعليم من دور فى تفعيل حركة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التى كان يتطلبها الاقتصاد الوطنى.

٥- التعليم العالى والبحث العلمى فى المدة من (١٩٨٥- ١٩٨٩):

على الرغم من كل التعديلات التى طرأت على الجانب القانونى والتنظيمى لمؤسسات التعليم العالى التى صاحبت تغير الظروف السوسيو-اقتصادية للمجتمع الجزائري؛ فإن قطاع التعليم العالى بالجزائر عانى فى صيرورته بعض الاختلالات والعراقيل التى نعرضها فيما يأتي:

١- عدم قدرة مؤسسات التعليم العالى على تكييف مناهجها ومحتويات التعليم بما يتوافق واحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففى كثير من الأحيان يحدث تباعد كبير بين مخططى التنمية فى البلاد ومؤسسات التعليم العالى، ومن ثم لا يوجد ربط بين البحوث العلمية وخطة التنمية فى الجزائر.

٢- اضطراب فى القوانين والتشريعات التى تحكم تسيير التعليم العالى، ولعل هذا راجع إلى حداثة التجربة.

٣- التغيرات المفاجئة لجهاز التسيير والإدارة وانعكاساتها السلبية، لا يلبث الفريق الجديد أن يتمكن من فهم المشكلات وتصور الحلول، حتى تتغير الوزارة، والهياكل الإدارية، وهكذا (صالح صالحى، زواوى موسى، ١٩٩٩، ٤١٦).

وفى هذا المجال يؤكد الملف التمهيدى لاستقلالية الجامعة ما يأتي:

- وجود نقص فى كفاءة العمال المسيرين.
- عدم تكييف القوانين والأنظمة.
- ترك الوظائف البيداغوجية لصالح الوظائف الإدارية.
- عدم قيام المجالس العلمية ومجالس التوجيه بدورها.
- نقل البيروقراطية إلى التوظيف والتعيين والترقية.
- الإدارة تقريبا غير موجودة على مستوى المعاهد، ومازالت تابعة لرئاسة الجامعة.
- تكاثر الأجهزة والمناصب خارج نطاق التنظيم.
- عدم الاستقرار فى التكفل بالبحث العلمى (وحدات البحث، فرق البحث، دائرة البحث).

- وجود نقص فى النصوص التنظيمية التى تُسير الحياة داخل الجامعة.
- وجود نقص فى قنوات الاتصال الكفيلة بنشر المعلومات فيما بين المؤسسات ومحيطها.
- غياب تنصيب الأجهزة التى ينص عليها القانون الأساسى (مجلس التوجيه، مجلس المعهد).
- تنصيب أجهزة غير واردة فى القانون (ديوان رئيس الجامعة).
- التسيير البيداغوجى الذى من المفروض أن يخضع لمشاورات المؤسسات الجامعية، غير أن الوصاية هى التى تشرف على التوقيت واختيار المعلومات والتخصصات.
- عدم تطابق بعض المناشير أدى إلى بقائها حبرا على ورق، على مستوى المؤسسات.
- عدم وجود أى تقدير للمصاريف، والحكومة هى التى تقدم المساعدات المالية للجامعات (الوزارة المنتدبة لدى الجامعات، ١٩٨٩، ٥-٢٤).

سجلت السنوات الجامعية نسبة مرتفعة جدا من الرسوب والانقطاع، خاصة فى خلال السنتين الأولى والثانية من الجذوع المشتركة، ويعود ذلك - فى الأغلب - إلى عملية التعليم ما قبل الجامعي؛ لأن هذا الأخير لا يحتوى على برامج مدعمة بالنسبة إلى المواد التكنولوچية، ومن جهة أخرى فإن هذه النسبة العالية من الرسوب فى الجذوع المشتركة، خاصة التكنولوچية منها، تعود إلى الحملة التشجيعية الكبيرة التى أولتها الخريطة الجامعية لهذا النوع من الدراسة، كما لعبت لغة التدريس دورا مهما فى نسبة الرسوب فى هذه الفروع العلمية؛ لأن مرحلة التعليم ما قبل الجامعى تكاد تكون معربة بأكملها منذ سنة ١٩٨٧، حتى إن الجامعة الجزائرية لم تتبن التعريب بشكل يتماشى مع المراحل التعليمية السابقة، خاصة بالنسبة إلى العلوم التكنولوچية التى لم يعرب شىء من جذعها

المشترك، وفى الأغلب كان هذا عائقا فى طريق نجاح الطلبة الذين يدرسون هذه الفروع بالفرنسية (نوار مربوحة، ١٩٩٠، ٨٦).

إن كل هذه المشاكل والعراقيل لا تنفى وجود حجم من الإنجازات التى حققها قطاع التعليم العالى، ولكى نثمنها لابد من ربطها بالأهداف الوطنية الكبرى التى جاء من أجلها، والتى كانت تتمحور أساسا حول الجزأرة، والتعريب، وديمقراطية التعليم العالى، وربط الجامعة بالتنمية والاتجاه العلمى والتكنولوچى.

فبالنسبة إلى الجزأرة استطاعت الجامعة الجزائرية أن تؤمن احتياجاتها من الكفاءات الجزائرية فى أغلب الفروع، ووصلت هذه النسبة إلى الحد الذى لا يؤثر فيه التعاون الأجنبى ماليا أو سياسيا أو أيديولوچيا فى بلادنا، بحيث يبقى هامش فقط للتعاون العلمى والمعرفى، يغطى عن طريق بعض الكفاءات الأجنبية فى بعض الفروع، من أجل تبادل الخبرات.

وفيما يتعلق بالتعريب، فعلى الرغم من الضغوط الخارجية لبعض الدول والمناورات الداخلية؛ فقد سلك شوطا مهما، ووصل إلى نقطة اللارجوع، وذلك بعد تعريب التعليم العالى، ثم تدريجيا تعريب العلوم الإنسانية، فضلا عن فروع علمية أخرى فى العلوم الطبيعية والرياضيات والبيولوچيا. أما بالنسبة إلى ديمقراطية التعليم، فقد تم كسر الاحتكار الطبقى فى مجال التعليم العالى، خاصة فى بعض التخصصات، وأصبحت الفرصة متاحة أمام الجميع.

أما ربط الجامعة بالتنمية، فهو من أعظم الأهداف الاستراتيچية فى التعليم العالى والبحث العلمى فى الجزائر. وإذا تأملنا التطورات التى شهدها قطاع التعليم العالى، والتى أظهرت تزايد مخرجاته من كفاءات متنوعة الاختصاصات، تظهر - إلى حد ما - درجة الإسهام الكمى للجامعة فى ميادين التنمية.

بالرغم من النقائص التى شهدتها المحافظة السامية للبحث؛ فإنها أدت مهامها بصفة جيدة، وبذلك تطور قطاع البحث العلمى، وأصبح مكسبا لا نقاش فيه. وكان من الممكن أن تؤدى المحافظة السامية للبحث مهامها على وجه أحسن لو تحصلت على غلاف مالى مناسب، يسمح لها بضبط برامج البحث على المستوى الوطنى ومراقبتها وتنفيذها.

وإذا كانت الجامعة بدأت منذ سنة ١٩٨٥ فى تجربة البحث العلمى على نمط فرق البحث، وبالرغم من النتائج الإيجابية التى حققتها؛ فإن ما يؤخذ على هذه التجربة أنها شهدت عدة اهتزازات فى هيكلتها وإدارتها والالتزامات المنوطة بها.

لقد لاحظنا أن المميز فى فترة المخطط الخماسى الثانى المتعلق بالبحث العلمى، هو طرح علاقة أول مرة فى المواثيق الرسمية، تربط بين البحث العلمى والتعليم العالى والتنمية، بعدما كانت علاقة الربط تشمل جامعة - تنمية، أو بحثا - تنمية. وهذه العلاقة الجديدة توضح مدى إدراك أهمية البحث الجامعى لدى الإدارة السياسية. هذه الأهمية تجسدت فى زيادة نسبة الإنفاق على التعليم العالى والبحث العلمى.

ولقد بلغت نسبة الإنفاق على التعليم العالى من مجموع الاعتمادات المالية المخصصة لمجمل القطاعات فى خلال فترة الخماسى الثانى (٢,١٪)، وهى متدنية جدا مقارنة بالقطاعات المنتجة، وأقل نسبة من القطاعات الاقتصادية، ومن ثم فهى أقل أهمية، بالرغم من النداءات والخطب السياسية التى لاحظناها، والتى تؤكد مدى أهميته ودوره الفعال فى التنمية.

ومن ثم، يمكن القول إن قطاع التعليم العالى فى خلال المخطط الخماسى الثانى، لم يكن أوفر حظا مما كان فى المخطط الخماسى السابق؛ فلم ترتفع قيمة الاستثمارات فيه إلا بأقل من (مليار دج)، فى الوقت الذى تتطلب فى الخريطة

الجامعية مزيدا من المخصصات المالية، بسبب ارتفاع عدد الطلاب الذى بلغ سنة (١٩٨٧-١٩٨٨) ما يعادل (١٦١٤٦٤) طالبا.

أما قطاع البحث العلمى، فقد جاء فى التقرير العام للمخطط الخماسى الثانى، أنه من المقرر تخصيص رخص البرامج الجديدة للبحث العلمى مبلغها (١,٥مليار دج) فى خلال المخطط الخماسى الثانى، أما نفقات التجهيز بالنسبة إلى الفترة نفسها، فقد تحدد بمبلغ (مليار واحد دج) (وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ١٩٨٩، ٥١).

إن مقدار (٢,٥ مليار) المخصص للبحث العلمى هى نسبة متدنية، مقارنة بما يخصص للقطاعات الأخرى. فهذه النسبة تمثل (٠,٤٥٪) من مجموع المخصصات المالية المقترحة فى خلال فترة المخطط خاصة إذا لاحظنا أن قطاع الصناعة، بما فيها المحروقات، يحظى بنسبة ٣١,٥٪، وقطاع الفلاحة يحظى بنسبة ١٤,٣٪. ولعل هذه القطاعات هى من أكثر القطاعات التى تحتاج إلى دعم البحث العلمى بوصفه سندا أساسيا من أجل ترقيتها وتطورها. ومن ثم، يبقى قطاع التعليم العالى والبحث العلمى دون مستوى أولويات البرنامج التنموى الجزائرى فى خلال فترة الثمانينيات.

التعليم العالى والبحث العلمى بالجزائر فى ظل التوجه الاشتراكي:

جاء المخطط الخماسى فى غمرة أزمة دولية صعبة على الصعيد العالمى، كان لها الأثر السلبى فى التوازن العام للاقتصاد الوطنى، وجاء تنظيم المخطط الخماسى لفترة (١٩٨٠-١٩٨٤) على أساس التنمية المتمركزة على العنصر البشرى، بهدف استدراك النقائص المسجلة فى الفترة السابقة، وتميز هذا المخطط بإنجاز ما تبقى من المخطط الرباعى الثانى، خاصة تلك المتعلقة بقطاع المحروقات وبصناعات وسائل الإنتاج، إلى جانب الاهتمام بالجانب

الاجتماعى الذى احتل المرتبة الثانية بعد الصناعة، فى أولويات البرنامج التنموى.

أما قطاع التعليم فى هذه الفترة، فقد بقى دون أولويات هذا المخطط التنموى، فيما يخص الاعتمادات المالية، وذلك على الرغم من الدعوة التى جاءت واضحة فى التقرير العام للمخطط الخماسى الأول، والتى دعت إلى ضرورة جعله من أولويات التنمية، وذلك قصد إعطاء الموارد البشرية قيمة حقيقية. هذا مع العلم أن الفترة هذه شهدت توسعا للمشاريع الاقتصادية، تميزت باختيار تكنولوچيا معينة، بدون أن يصاحبها تقييم، أو حتى توافر الإمكانات التكوينية اللازمة. حتى إن الطاقة البشرية المؤهلة تم حصرها فى مراكز اتخاذ القرارات، بدون الانتفاع بها فى مجال الإنتاج؛ وهو الأمر الذى جعل مهمة التعليم العالى والبحث العلمى أكثر وأشد عسرا، فبادرت السلطة السياسية حينها بالعمل على إدخال التخطيط فى نظام التعليم متمركزا أساسا على أهداف كمية وكيفية، انطلاقا من اهتمام مزدوج؛ لضمان التطور السريع للتعليم العالى تلبية للاحتياجات التى تدعو إليها التنمية الوطنية، إلى جانب ضمان التوافق مع المستلزمات الأخرى للتنمية. لكن عدم احترام آجال إنجاز البنى التحتية، وما تبعه من أعباء إضافية، وكذا تزايد أعداد الطلبة بشكل يفوق التوقعات، مع قلة الهيئة التدريسية، هى عوامل حالت دون تجسيد كامل للأهداف الوطنية المحددة لعلاقة التعليم بالتنمية.

كذلك الأمر بالنسبة إلى البحث العلمى، فبعدما تأكد للسلطات العليا للبلاد أن التحكم فى التنمية أصبح ضروريا، على النحو الذى يستدعى التحكم أكثر فى العلوم والتكنولوچيا؛ فقد بادرت منذ سنة ١٩٨٢ بتغيير مجرى البحث العلمى، بوصف ذلك محاولة لأجل تقريبه من مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن لعدم إيجاد سبل كفيلة لتحقيق هذا الهدف، فقد انشغلت القطاعات الاقتصادية ببناء جهاز الإنتاج الاقتصادى بالتعاون التقنى مع الأجانب، فى حين

أن البحث العلمى، إلى جانب تدنى مكانته فيما يخص نسبته من الاعتمادات المالية المخصصة لكل القطاعات، فقد ظل تنظيمه يعانى مشاكل، نتيجة سوء التسيير الذى كثيرا ما أدى إلى حل هياكل مركزية وتنظيمات بحثية، وإنشاء أخرى على حسابها، فى فترات زمنية قصيرة. حتى إن بعض التنظيمات البحثية التى تتميز بصبغة استشارية، همشت أدوارها؛ بفعل التخطيط المركزى، وظلت - من ثم - الأبحاث فى خلال فترة تنفيذ المخطط الخماسى الأول تنحصر فى البحوث الأكاديمية التى كثيرا ما كانت تتم داخل المؤسسات الجامعية، كما تميزت توصيات لجان البحث والمخططات الوطنية للبحث بالعموميات، بحيث يصعب تحقيقها على أرض الواقع.

أما المخطط الخماسى الثانى (١٩٨٥-١٩٨٩)، فقد جاء يدعو إلى متطلبات البناء الاشتراكى، وتقوية استقلالية الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، إلى جانب تلبية احتياجات السكان، ومواصلة النمو، فيما يتعلق بالإنتاج والاستثمارات. وبقيت الدولة حتى نهاية هذا المخطط، تنتهج سياسة تثمين طاقة التحويل، وتهتم بتنشيط الصناعة الفرعية، وجاء الجانب الاجتماعى فى هذا المخطط يحتل المرتبة الثالثة بعد الصناعة والفلاحة ضمن أولويات البرنامج. أما قطاع التعليم فقد بقى دون مستوى هذه الأولويات، على الرغم من تأكيد ضرورة الاهتمام به، لمدى تأثيره فى التنمية الشاملة.

وعموما - وكما جاء فى التقرير العام للمخطط الخماسى الثانى - لن تسمح ضخامة التنمية وتشعبها للدولة بأن تتحمل التمويل شبه الكلى للتنمية. هذا القرار الذى تأكد بصورة فعلية بعد الأزمة العالمية فى سنة ١٩٨٦، وهو الحدث الذى غير مجرى السياسة العامة للبلاد، ومن ضمنها قطاع التعليم العالى الذى تم فى إطاره طرح ملف استقلالية الجامعة، ولحق به إجراء تعديلى للأطر القانونية المتعلقة بالبناء الهيكلى لمؤسسات التعليم العالى.

لكن برغم هذا، بقيت هذه المؤسسات تشهد ارتفاعا متزايدا لأعداد الطلبة، فى مقابل ارتفاع قليل للهيئة التدريسية، خاصة من ذوى التأهيل العالي؛ وهو الأمر الذى أثر فى نسبة التأطير، نتيجة تطور الكم على حساب النوع. وهكذا فالتطور الذى حدث على صعيد مؤسسات التعليم العالى فى فترة المخطط الخماسى الثانى لم يترافق وتكيف مناهج التعليم مع احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة اضطراب القوانين والتشريعات التى تحكم المؤسسات. فالوظائف البيداغوجية تترك لصالح الوظائف الإدارية، وتقدير مصاريف الجامعات تشرف الحكومة على إعداده.

أما على صعيد البحث العلمى، فى خلال هذه الفترة، فقد شهد تغييرا فى التوجه، تمثل أساسا فى تعديل وجهة النظر التى كانت تربط البحث العلمى الذى يتم بمؤسسات البحث العلمى، بالانشغالات الاقتصادية والاجتماعية، إلى تأكيد أكثر لعلاقة البحث بالتعليم العالى والبحث التطبيقى، حتى يكون للبحث العلمى علاقة أعمق بالاستثمار والإنتاج. ومن ثم تأكيد دور الجامعة فى مجال البحث العلمى. لكن ما كان يؤخذ على هذا التوجه الجديد أنه إلى جانب تحقيق تطور فى قطاع البحث العلمى الذى أصبح مكسبا لا نقاش فيه فى تلك الفترة، فقد عانى هو الآخر مشاكل عدة؛ ففى مجال البحث عموما، كان من الممكن أن تؤدى المحافظة السامية للبحث التى تشرف على تطبيق السياسة الوطنية للبحث، مهامها كاملة على أحسن وجه، لو حصلت على غلاف مالى مناسب. أما فى مجال البحث الجامعى، فقد شهد كذلك عدة اهتزازات فى هيكلته وإدارته والالتزامات المنوطة به. ومن ثم، فإلى جانب تدنى مكانة التعليم العالى والبحث العلمى من حيث المخصصات المالية، قد أدى التخطيط المركزى - فى ظل التوجه الاشتراكى - إلى صعوبة تأكيد علاقة التعليم العالى والبحث العلمى بالتنمية فى الواقع، وهو ما يتعارض والأهداف الوطنية فى هذا المجال.

٦- التعليم العالى والبحث العلمى فى خلال السنوات الأولى لعقد التسعينيات:

لمعرفة نسبة الإنفاق على التعليم العالى والبحث العلمى، بوصفه جزءا من ميزانية التسيير المخصصة للدوائر الوزارية، وبوصفه جزءا من الميزانية العامة للدولة، سنتعرض لبعض أهم الوزارات التى تحظى بأكبر نسبة من الإنفاق لسنوات (١٩٩٠-١٩٩٢).

حظيت ميزانية التربية بأكبر نسبة على الإطلاق، من المجموع العام لميزانية التسيير، وذلك مقارنة بمجمل الدوائر الوزارية؛ إذ بلغت سنة ١٩٩٠ نسبة ٣٢,٥٪، ثم انخفضت سنة ١٩٩٢ إلى ٢١,٦٪، وهى نسبة مرتفعة على العموم، كما يمكن ملاحظة وجود ارتفاع فى نسب الميزانية المخصصة لبعض الوزارات؛ مثل وزارة الدفاع التى بلغت نسبة الميزانية المخصصة لها ٨,٧٪ سنة ١٩٩٠، وارتفعت إلى ٩,٦٪، وهذا يعود إلى تأزم الوضع الأمنى بالبلاد عموما فى هذه الفترة.

أما بالنسبة إلى النفقات المخصصة لوزارة الجامعات، فقد بقيت ثابتة نسبيا فى خلال سنوات (١٩٩١-١٩٩٢) بنسبتين على التوالى، من ٤,٢٠٪ إلى ٤,٤٤٪، أما فيما يتعلق بالبحث العلمى، فإن نسبة الاعتمادات المالية المخصصة لمصالح الوزير المنتدب للبحث والتكنولوچيا والبيئة، فهى منخفضة جدا؛ إذ انخفضت فى خلال السنوات نفسها من ٠,١٨٪ إلى ٠,١٧٪، على الرغم من الأطر القانونية التى دعت إلى دعم هذا القطاع، سواء فى الجانب المادى أو البشرى، خاصة تلك الصادرة سنة ١٩٩٢؛ وهو الأمر الذى قد يعرقل السير الحسن لتطبيق الأطر والتنظيمات الجديدة.

أما بالنسبة إلى الميزانية العامة للدولة، فقد شهدت انخفاضا فى خلال سنتى ١٩٩١ و١٩٩٢. لذلك ارتفعت نسبة ميزانية التسيير لوزارة الجامعات

من ٢,٦٪ سنة ١٩٩١، إلى ٤,٤٪ سنة ١٩٩٢، كما ارتفعت نسبة ميزانية التسيير المخصصة لمصالح الوزير المنتدب للبحث والتكنولوچيا والبيئة من ٠,١١٪ سنة ١٩٩١، إلى ٠,١٨٪ سنة ١٩٩٢، وهذا على الرغم - كما رأينا- من انخفاض ميزانية الدولة.

وعموما يمكن القول إن نسبة الإنفاق المالى المخصص للتعليم العالى والبحث العلمى هى دون النسبة المخصصة للوزارات الأخرى؛ مثل التربية، والدفاع الوطنى، والداخلية، والصحة. وهذا يعنى أن مكانة التعليم العالى والبحث العلمى بين النظرية والتطبيق مختلفة تماما. ولعل تطبيق الأهداف المرجوة منها لن تتحقق إلا إذا بلغت نسبة الإدراك بأهميتها - على نمط ما وصلت إليه فى العالم الغربى - لدى السلطات المسيرة لهذا القطاع.

ولمعرفة كيفية توزيع الميزانية المخصصة، سواء للوزارة المنتدبة للبحث العلمى، أو وزارة الجامعات، لاحظنا أن معظم الميزانية توجه أولا بوصفها إعانات للتسيير؛ فمثلا على مستوى وزارة الجامعات، تصل نسبة الإنفاق (إعانات لمؤسسات التعليم العالى) إلى ٥٣,٤٪ سنة ١٩٩٢، وترتفع إلى ٥٦٪ سنة ١٩٩٣، فى حين تبلغ النسبة المخصصة للخدمات الاجتماعية الجامعية ٤٥,١٪، وتنخفض بعد ذلك إلى ٤٢,٤٪ سنة ١٩٩٣.

أما بالنسبة إلى توزيع الميزانية المخصصة للوزارة المنتدبة للبحث العلمى، فجزء كبير منها ينفق بوصفه إعانة لمراكز البحث ومحطة التجريب؛ إذ بلغت سنة ١٩٩١ (٩٣,٩٪) بوصفها نسبة من الميزانية كلها. أما فى سنة ١٩٩٢، فتنخفض هذه النسبة إلى ٨٨,٥٪، فتأخذ الوكالة الوطنية لحماية البيئة نسبة ٤,٥٪ من مجموع الميزانية، أما سنة ١٩٩٣، فقد وصلت نسبة الإسهامات على مراكز البحث ٩٠,٥٪، وذلك بوصفها نسبة من الميزانية المخصصة للوزارة؛ وهو مما يؤكد أن معظم الميزانية المخصصة للبحث العلمى ينفق على

مراكز البحث، مع العلم أن هذه النسبة تبدو ضعيفة جدا، وذلك بوصفها نسبة من الميزانية العامة للدولة كلها بنسبة ٠,١٧٪.

ومن ثم، فإنه على الرغم من أن نسبة الإنفاق الحكومى على قطاع التعليم العالى والبحث العلمى منخفضة جدا، مقارنة بأهم القطاعات الأخرى، سواء الإنتاجية منها أو الخدماتية - كما تعرضنا له فى المخططات الوطنية السنوية، أو مقارنة بما يخصص للدوائر الوزارية عموما - فإن هذه النسبة يوزع جزء كبير منها إعانات للتسيير، ويوجه جزء كبير منها بوصفه أجورا للموظفين ومنحا، وجزء كبير ينفق على الخدمات الجامعية.

ومن ثم، يمكن القول إن البرنامج التنموى للمدة من (١٩٩٠-١٩٩٣) ركز على استعادة التوازنات المالية الخارجية، وتسيير الاقتصاد، ومحاربة التضخم، ومحاولة إنعاش النمو الاقتصادى، من خلال الاستثمار المنتج. وكانت استعادة هيبة الدولة، واسترجاع علاقات الثقة بين المواطن وإدارته من أولويات هذا البرنامج. ومن أجل بلوغ هذه الأهداف ركز البرنامج التنموى على دعم هذه القطاعات بصورة كبيرة، فى حين بقى التركيز على الجانب الاجتماعى عموما، والتعليم، وكذا التعليم العالى والبحث العلمى، بوصفها أحد الأبعاد الاجتماعية، دون مستوى الأولويات.

وفى ظل هذه الأوضاع نتساءل: ماذا خصص لدعم البحث العلمى أو التعليم عموما، سواء على مستوى مؤسسات التعليم العالى، أو على مستوى مراكز البحث؟ وما مكانة العلم فى ظل اقتصاد وطنى متدهور متوجه نحو اقتصاد السوق، يسعى للتفتح على نطاق أوسع، فى النظام العالمى الجديد الذى تحكمه التكنولوجيات الحديثة المتطورة، وفى عالم تسيطر عليه دول جعلت من أولويات برامجها الاهتمام بقطاع التعليم والبحث العلمى ماديا وبشريا؟

٧- التعليم العالى والبحث العلمى فى الجزائر فى خلال المرحلة الانتقالية (١٩٩٤-١٩٩٧):

شهدت هذه المرحلة إعادة تنظيم فى هيكلة الإدارة المركزية للتعليم العالى، ففى حين كانت وزارة الجامعات والوزارة المنتدبة للبحث العلمى تابعة لوزارة التربية فى خلال سنة ١٩٩٣، جاءت إعادة تنظيم وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فى سنة ١٩٩٤ وفق مرسوم تنفيذى رقم ٩٤-٢٦٠ المؤرخ فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٩٤.

نلاحظ أن نسبة ميزانية التعليم العالى من ميزانية التسيير المخصصة للدوائر الوزارية شهدت انخفاضا، على الرغم من ارتفاع الميزانية العامة للدولة، وذلك فى المدة من (١٩٩٤-١٩٩٧) من نسبة ٤,٢٪ إلى ٣,٢٠٪. وأدى هذا الانخفاض فى مستوى الاعتمادات المالية إلى انخفاض النسبة من الميزانية العامة للدولة، من ٣,١٥٪ إلى ٢,٤٪ فى المدة نفسها.

لكن مقارنة هذه النسبة بما يخصص لأهم الوزارات، لاحظنا ارتفاع ميزانية التسيير المخصصة لوزارة الدفاع الوطنى، من ١٣,١٪ سنة ١٩٩٤ إلى ١٤,٥٪ سنة ١٩٩٦، وكذلك الأمر بالنسبة إلى وزارة الداخلية والجماعات المحلية التى انتقلت فيها نسبة الإنفاق من ٦٪ سنة ١٩٩٥ إلى ٦,٨٪ سنة ١٩٩٦. وهذا الارتفاع يرجع إلى طبيعة الظروف الأمنية بالبلاد، كما انخفضت أيضا نسبة الميزانية المخصصة لوزارة التربية التى بقيت تحظى بأكبر نسبة على العموم من ميزانية التسيير الإجمالية، من ٢٠,٨٪ سنة ١٩٩٤ إلى ١٩,٥٪ سنة ١٩٩٦. مع العلم بأنها كانت تبلغ ٣٢,٥٪ سنة ١٩٩٠؛ وهو مما يدل على تراجع مكانة التعليم، فى خلال هذه المدة، من حيث الإنفاق الحكومي؛ وهذا الأخير يعد المصدر التمويلى الوحيد لهذا القطاع. وفى هذا اختلاف عما هو معمول به فى الدول الغربية التى تمنح له دعما ماليا كبيرا، يشمل إلى جانب

الدعم الحكومى، مصادر متعددة للتمويل؛ مثل الذى تعمل به الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإسرائيل.

ولمعرفة كيفية توزيع نسبة ميزانية التسيير المخصصة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى حسب أنواع الفروع الجزئية للمصالح وأنواع أقسامها نجد ما يأتى:

لقد تبين أن نسبة ٩٣,٤٪ من الاعتمادات المالية المخصصة للقسم السادس (إعانات التسيير) تقسم إلى ما يأتى: إعانات لمؤسسات التعليم العالى بنسبة ٥٥٪، والجزء الآخر إعانات للخدمات الاجتماعية الجامعية بنسبة ٣٨,٤٪ من ميزانية الوزارة طيلة المدة من (١٩٩٤-١٩٩٧).

أما القسم الرابع (النشاط الاقتصادى) التشجيعات والتدخلات، فهو يمثل نسبة تصل تقريبا إلى ٤,٣٪ من ميزانية الوزارة فى خلال المدة نفسها؛ إذ ينفق الجزء الكبير من هذه النسبة إسهاما فى مراكز البحث بنسبة ٣,٩٪، أما نسبة ٠,٣٪ فهى توجه إعانة لمراكز البحث العلمى والتقنى، و٠,٢٪ تكاليف للديوان الوطنى للمطبوعات الجامعية.

وما يمكن ملاحظته على توزيع هذه النسب أن هناك فارقا كبيرا بينها، خاصة من جانب ما يخصص للتعليم العالى بنسبة ٩٣,٤٪، وما يخصص للبحث العلمى عموما بنسبة ٤,١٪، هذا إذا استثنينا تكاليف ديوان المطبوعات الجامعية. والتساؤل الذى يمكن إثارته هنا: ما نصيب ما يوجه لتوفير متطلبات البحث العلمى من باحثين علميين، ومختبرات تضم أجهزة علمية حديثة، ومكتبة علمية مجهزة بأحدث المجلات والدوريات والكتب العلمية؟ ولعل كل هذا يحتاج إلى تمويل مالى كبير، قد لا يكون فى وسع الحكومة تلبية ذلك، خاصة فى ظل اقتصاد متدهور.

ولعل هذا الأمر يستدعى الاتجاه نحو تحقيق سياسة علمية مرنة، تأخذ فى الحسبان تعدد مصادر التمويل. ولعل هذا لا يكون إلا عن طريق تشجيع عملية الاستثمار فى البحث العلمى، خاصة فى دولة توجه للدخول فى النظام العالمى الجديد؛ وهو مما يتطلب العمل على إقامة علاقات بين مؤسسات البحث والمؤسسات الاقتصادية الاجتماعية، على نحو يساعد على تكامل الأبحاث، والتنسيق بين جهود الباحثين، وذلك على نحو ما هو معمول به فى البلدان المتقدمة؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

ومن هنا، يمكن القول إن البرنامج التنموى الجزائرى فى خلال مرحلته الانتقالية، قد ركز على التطهير الاقتصادى، والاستعمال الصارم للمواد النادرة، وكذا تطبيق إعادة الهيكلة الصناعية، واستعادة التوازنات المالية الخارجية، إلى جانب إنعاش الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة. ومن أجل تهيئة الأوضاع لتحقيق هاته الأهداف وفر دعما ماليا حسب متطلبات القطاع المنتج، فى حين بقى قطاع التعليم العالى والبحث العلمى دون مستوى أولويات هذا البرنامج، وإن كانت هناك دعوة من أجل عصرنة هذا القطاع، غير أنها لا تزال فى بدايتها، فالأهداف الوطنية حسب المواثيق الرسمية تنص على تقريب علاقة التعليم العالى والبحث العلمى بالتنمية، غير أنها لم تخط خطوات واسعة فى هذا المجال؛ للحاجة إلى مرونة التسيير وتوزيع الميزانية، مع ضرورة فتح المجال من أجل تعدد مصادر التمويل.

٨- التعليم العالى والبحث العلمى بالجزائر فى ظل التوجه نحو اقتصاد السوق:

إن الحديث عن السنوات الأولى لعقد التسعينيات يثير النقاش حول الظروف السيئة التى صعدت من حدة الأزمة الجزائرية بمختلف أشكالها، والتى تم تداولها باسم "العشرية السوداء". فالجانب الاقتصادى منها شهد تدهورا

مستمرا بفعل غياب الاستثمارات الضرورية، وتفاقم الديون الخارجية، وارتفاع معدل التضخم الذى بلغ مستوى مثيرا للقلق منذ منتصف الثمانينيات ليزداد حدة فى منتصف التسعينيات. أما الجانب الاجتماعى، فإلى جانب فشل المؤسسات الاجتماعية وعجزها عن أداء مهامها، بما فى ذلك منظومة التربية والتكوين، يشكل ارتفاع نسبة البطالة التى تجاوزت ٣٠٪ من القوى العاملة، وكذا تدهور الدخل الوطنى، عاملين أساسيين، صعدا من حدة الأزمة فى هذا الجانب.

وفى ظل هذه الأوضاع جاءت المخططات الوطنية السنوية الممتدة طيلة المدة من (١٩٩١-١٩٩٧)، تهدف إلى تقليص خدمة الديون واحتواء التضخم، والاهتمام بصورة كبيرة بالقطاعات المنتجة ذات الاستهلاك الواسع، وكذا تثمين قطاع المحروقات وتعزيز القطاع الزراعى، كما جاءت الدعوة فى نهاية هذه المدة تهدف إلى ضرورة استرجاع الأمن بالبلاد، إلى جانب الاهتمام بالجانب الاجتماعى الذى أخذ المرتبة الثالثة فى الأولويات.

ولعل قطاع منظومة التربية والتكوين اتضحت الإشارة إليه، خاصة فى السنوات الأولى لعقد التسعينيات؛ إذ جاءت الدعوة إلى تحضير شروط التطبيق التدريجى لإصلاح المنظومة التربوية فى اتجاه عصرنتها، من أجل أن يساير التعليم التحولات التى طرأت على المجتمع الجزائرى.

ففيما يخص ميزانية التسيير الموزعة حسب الدوائر الوزارية، فالأولوية حظيت بها وزارة التربية، ثم تأتى وزارة الدفاع الوطنى، فوزارة الداخلية، ثم الصحة والشئون الاجتماعية، أما وزارة التعليم العالى والبحث العلمى فهى دون هذه الأولويات من حيث المخصصات المالية؛ إذ بلغت نسبة البحث العلمى من الميزانية العامة للدولة ٠,١٨٪ سنة ١٩٩٢، على الرغم من الأطر القانونية التى دعت إلى دعم البحث العلمى فى هذه المدة، كما انخفضت نسبة التعليم

العالى من الميزانية العامة للدولة من ٤,٤٪ إلى ٢,٦٪ للمدة من (١٩٩٢-١٩٩٧).

وعلى الرغم من أن ميزانية التعليم العالى والبحث العلمى منخفضة جدا مقارنة بالقطاعات الإنتاجية فى ميزانية التجهيز، أو مقارنة بما يخصص للدوائر الوزارية من ميزانية التسيير؛ فإن توزيع هذه النسبة عموما جاء فى خلال المدة (١٩٩٤-١٩٩٧) وفق النمط الآتى:

جدول رقم (٣)

توزيع ميزانية التعليم العالى والبحث العلمى فى خلال السنوات (١٩٩٤-١٩٩٧)

الأقسام التابعة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمي	النسبة ٪
- إعانة لمؤسسات التعليم العالي	٪٥٥
- موجهة إلى الخدمات الجامعية	٪٣٨,١
- مساهمة لمراكز البحث	٪٣,٩
- إعانة لمراكز البحث العلمى والتقني	٪٠,٣
- نسبة ما يخصص لديوان المطبوعات الجامعية	٪٠,٢

ويحظى التعليم العالى بنسبة ٩٣,٤٪ من الميزانية، ويحظى البحث العلمى بنسبة ٤,١٪، باستثناء تكاليف ديوان المطبوعات الجامعية. ومن ثم، يمكن القول إن مكانة التعليم العالى والبحث العلمى من حيث المخصصات المالية التى وضعتها المخططات الوطنية السنوية فى المدة من (١٩٩١-١٩٩٧) فى ظل التوجه نحو اقتصاد السوق، بقيت دون مستوى أولوياتها.

وقد شهدت سياسة التعليم العالى والبحث العلمى فى خلال المدة من (١٩٩٢-١٩٩٧) تغيرا تدريجيا على الصعيد التنظيمى والقانونى، تبعا لما يفرضه اقتصاد السوق، خاصة فيما يخص علاقته بالتنمية. فعلى مستوى علاقة

التعليم العالى بالتنمية، جاء فى خلال سنة ١٩٩٣ تأكيد ضرورة انفتاح مؤسساته على المجتمع، من حيث منحها صلاحيات تمكنها من القيام بتنفيذ النشاطات والخدمات والأشغال فى إطار عقود واتفاقات وصفقات تبرم مع مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب دورها فى طبع الكتب والمجلات العلمية ونشرها. ولعل هذا التغيير هو من أجل الحصول على مصادر تمويل أخرى، وكذلك من أجل تفعيل أكثر لدور التعليم العالى فى التنمية. وشهدت هذه المدة أيضا توزيعا لمهام كانت من قبل مخولة للإدارة المركزية، ألا وهى الإشراف المباشر على مؤسسات التعليم العالى الذى أوكل إلى سلطات جهوية. لكن ما يؤخذ على هذه الأطر القانونية فى خلال هذه المدة المسيرة لمؤسسات التعليم العالى هو تبعيتها للإدارة المركزية؛ إذ لا يزال معظم القرارات مركزيا، ويخول الفصل فيها للجهات الإدارية. وهذا ما جعل دور البحث العلمى الجامعى متقلا طيلة هذه المدة. أما فى إطار التوجيه الجامعى، فقد تميزت سنوات (١٩٩٠-١٩٩٧) بمواصلة العمل بالخريطة الجامعية المحددة لآفاق ٢٠٠٠، وظلت تخصصات العلوم التكنولوجية والعلوم الاقتصادية والتجارية تحظى بأكبر عدد من الطلبة، وانخفض مستوى التأطير النوعي؛ إذ وصل إلى نحو أستاذ واحد لكل ٢٢ طالبا، سنة ١٩٩٧.

أما على مستوى علاقة البحث العلمى بالتنمية، فقد تغيرت النظرة إلى هذه العلاقة، خاصة منذ سنة ١٩٩٢؛ إذ لم يعد نظام برمجة البحث مبنيا من الأسفل إلى الأعلى، فيحدد القائمون بالبحث محاور مواضيع البحث ويقترحونها على الهيئات العليا لتصبح العناصر المكونة لبرنامج بحث وطنى، بل أصبحت من الأعلى إلى الأسفل؛ إذ يتم أولا تحديد أهداف البحث بمسايرة الواقع الاقتصادى والاجتماعى، ثم بثها وتوزيعها فى شكل محاور وموضوعات يتكفل بها القائمون بالبحث. وإضافة إلى هذا شهدت سنوات (١٩٩٥-١٩٩٧) إنشاء

وكالات وطنية للبحث، كما تم فتح حساب تخصيص للصندوق الوطنى للبحث العلمى والتنمية التكنولوچية. وعموما ظلت الأطر القانونية المسيرة للبحث العلمى طيلة هذه المدة تخضع فى تبعيتها للإدارة الوطنية؛ وهو الأمر الذى قد يؤثر فى سير الأبحاث، خاصة من جانب علاقتها بالتنمية.

٩- مكانة التعليم العالى فى ظل مسار الإنعاش الاقتصادى (١٩٩٨-٢٠٠٢):

يعانى الاقتصاد الوطنى حتى بداية سنة ١٩٩٨ تدهورا ملحوظا على مستوى الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية خاصة، لذلك رفع فى هذه المدة شعار "الإنعاش الاقتصادي" بوصفه محاولة لتجاوز الأوضاع الداخلية، ومن أجل تهيئة البلاد للدخول فى الألفية الثالثة.

لذلك جاءت الأهداف الوطنية وفق قانون رقم ٩٩-٥، المؤرخ فى ٤ إبريل ١٩٩٩ المتضمن القانون التوجيهى للتعليم العالى، الهادف إلى تحديد الأحكام الأساسية المطبقة على المرفق العمومى للتعليم العالى. لكن ما يؤخذ على هذا القانون أن علاقة التعليم العالى بالتنمية لا تزال موجهة مركزيا، على أساس أن وضع خريطة التعليم العالى للتدرج وما بعد التدرج يكون الفصل النهائى فى قراراتها نابعا أساسا من الوزير الوصى. وفى هذا نوع من المركزية التى تتعارض وسياسة الدولة المتوجهة نحو الانفتاح الاقتصادى، لذلك ومن أجل تجاوز العراقيل المتعلقة بالتسيير وتنسيق الأعمال التى ظلت مطروحة طيلة أربعة عقود تقريبا، يجب دعم جهاز اللامركزية القائم، وذلك عن طريق منح المؤسسات القاعدية استقلالية أكبر فى مجال التسيير، وتمر عصرنة تسييرها عبر تخفيف بعض الإجراءات القانونية.

لقد برزت أولى ملامح التنظيم الهيكلى الجديد الذى لحق بمؤسسات التعليم العالى، انطلاقا من صدور المرسوم التنفيذى رقم ٩٨-٢٥٣، المؤرخ فى

١٧ أغسطس ١٩٩٨، المتضمن القانون الأساسى النموذجى للجامعة؛ إذ جاءت المادة الثانية (٢) تنص على "أن الجامعة تتكون من كليات، وتتولى الجامعة فى إطار مهامها تنسيق أعمال الكليات".

فالنصوص المسيرة لمؤسسات التعليم العالى (المرسوم ٨٣-٥٤٤ المتضمن القانون النموذجى للجامعة، والمرسوم التنفيذى ٩٨-٢٥٣، وقانون التوجيه لسنة ١٩٩٩) كلها هياكل للمخططات نفسها، وبالمنطق نفسه، فهى تترجم من جهة تبعية هياكل الجامعة إلى الإدارات المركزية، ومن جهة أخرى تبعية الهياكل البيداغوجية والعلمية إلى البنيات الإدارية. ولعل مصدر هذه التبعية المزدوجة ناتج عن غياب هيئة استشارية خاصة بالجامعة نفسها، أو غياب إعطاء صلاحيات للمجلس العلمى على مستوى الوحدات التنظيمية داخل مؤسسات التعليم العالى. ولعل مثل هذا الغياب سوف يمنع الجامعة من أن تمارس مهامها فى الواقع، فتحدث اختلافات تزيد من اتساع فجوة العلاقة بين التعليم العالى والبحث العلمى والتنمية.

إن أكثر الدوائر الوزارية التى حظيت فى هذه المدة بنصيب كبير من ميزانية التسيير هى وزارة الدفاع، وقد شهدت ارتفاعا ملحوظا خاصة سنة ٢٠٠١، وهى بذلك تتجاوز نسبة الإنفاق على قطاع التربية الذى ظل طيلة عقد التسعينيات تقريبا يحظى بأكبر ميزانية وصلت سنة ٢٠٠٢ إلى ١٥٪.

وما يمكن ملاحظته أيضا هو ارتفاع نسبة ميزانية التسيير المخصصة لوزارة المجاهدين؛ إذ بلغت سنة ٢٠٠٢ إلى ١٠,٢٪، وهناك اهتمام واضح بالقطاع الاجتماعى، تجسد فى تخصيص نسبة كبيرة من الميزانية لوزارتى الصحة والسكن بنسبتى ٤,٧٪ و١,٨٪ على التوالى، وذلك سنة ٢٠٠٢.

أما الميزانية المخصصة للتعليم العالى والبحث العلمى، فقد شهدت ارتفاعا فى خلال المدة من (١٩٩٨-٢٠٠٢)، وذلك من نسبة ٣,١٪ إلى ٥,٦٪ من

ميزانية التسيير، وبذلك ارتفعت هذه النسبة من ميزانية التسيير من الميزانية العامة للدولة فى المدة نفسها من ٢,٧٪ إلى ٤,٠٣٪. وهى تبدو منخفضة مقارنة بأهم الدوائر الوزارية التى ذكرناها سابقا، وتبدو ضعيفة مقارنة بالميزانية العامة للدولة التى شهدت ارتفاعا كبيرا فى هذه المدة.

وهنا التساؤل: لماذا توجه نسبة ضعيفة من الإعانات المالية إلى التعليم العالى والبحث العلمي؛ فى حين دعت المواثيق الرسمية والخطابات السياسية إلى ضرورة عد البحث العلمى والتطوير التكنولوچى من الأولويات الوطنية للمدة من (١٩٩٨-٢٠٠٢) تبعا لما نص عليه قانون رقم ٩٨-١١، المؤرخ فى ٢٢ أغسطس ١٩٩٨- المادة الثانية (٢) (الجريدة الرسمية، ١٩٩٨، العدد ٦٢، ٣-٧)؟ وكيف يتم توزيع هذه النسبة؟ لنصل فى الأخير إلى السؤال: ماذا يخصص للتعليم العالى والبحث العلمى فى الجزائر؟

للإجابة عن بعض هذه التساؤلات يمكن توضيح بعض الغموض فيما يأتى:

فى سنة ١٩٩٨ وزعت ميزانية التسيير المخصصة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمى، فحظى بأغلبها تقريبا القسم السادس (إعانات التسيير) بنسبة ٩٥,٤ التابع لوسائل المصالح، والقسم الرابع (النشاط الاقتصادي: التشجيعات والتدخلات) التابع للعنوان الثالث (التدخلات العمومية) وذلك بنسبة ٤,٣٪.

وانطلاقا من سنة ١٩٩٩، تغير التوزيع المالى لهذه الأقسام، فانخفضت نسبة الاعتمادات المالية للقسم السادس، وتراوحت بين ٨٣,٧٪ و٨٧٪ فى خلال المدة (١٩٩٩-٢٠٠١). وفى المقابل شهد القسم الرابع ارتفاعا ملحوظا من حيث هذه المخصصات التى بلغت سنة ١٩٩٩ نسبة ١٦,٢٪، ثم انخفضت بعد ذلك إلى ١٣٪ سنة ٢٠٠١.

إن هذا الدعم المالى المرتفع للقسم الرابع يعود إلى أن هذا الأخير مكلف بالأنشطة المتعلقة بترقية البحث العلمى والتطوير التكنولوچى التى دعا إليها المخطط الخماسى للمدة (١٩٩٨-٢٠٠٢) الذى جاء فيه تأكيد رفع حصة البحث العلمى من الدخل الوطنى الخام من ٠,٢٪ إلى ١٪. غير أنه يلاحظ أن الميزانية المخصصة للبحث العلمى هى دون مستوى الأهداف الوطنية التى تسعى الدولة من ورائها لترقية البحث العلمى والتطوير التكنولوچى فى سبيل تحقيق التنمية الشاملة.

ولمعرفة كيفية توزيع النسبة المخصصة لكل من القسمين السادس والرابع، على أساس أنهما يحظيان بالنصيب الأكبر من الميزانية المخصصة لوزارة التعليم العالى والبحث العلمي؛ تبين أن النسبة الكبيرة من ميزانية التسيير لسنة ١٩٩٨ إعانات لمؤسسات التعليم العالى بنسبة ٥٦,٢٪، والجزء الآخر إعانة للخدمات الاجتماعية الجامعية بنسبة ٣٨,٣٪، ونسبة ٣,٨٪ إسهام لمراكز البحث.

أما فى خلال سنة ٢٠٠١، فإن الإعانات المالية المخصصة للديوان الوطنى للخدمات الجامعية مثلت نسبة ٤٢٪ بوصفها جزءا من ميزانية التسيير للوزارة، والجزء الآخر مثل نسبة ٤٣٪ تخصص لمؤسسات التعليم والتكوين العاليين؛ إذ يخصص للجامعات من هذه النسبة الأخيرة ٣٣,١٪، كما يخصص للصندوق الوطنى للبحث العلمى والتطوير التكنولوچى نسبة ١٢٪، أما نسبة ١,٢٪ فهى تخصص لمختلف مراكز البحث والوكالات الوطنية للبحث.

ومن خلال هذه النسب نلمح تباينا فى التوزيع. وهنا نتساءل: لماذا هذا الفرق الكبير بين ما يخصص للخدمات الاجتماعية الجامعية، وما يخصص لمراكز البحث، وبين ما يعد إعانات لمؤسسات التعليم العالى وما يخصص للبحث الجامعى؟

هذا مع العلم أن المخابر فى الجامعة لا تزال تفتقر إلى التجهيزات العلمية، وذلك ما ينعكس بالسلب على مستوى التكوين التطبيقي؛ إذ يلاحظ فى أحيان كثيرة إلغاء الأعمال التطبيقية فى الجذوع المشتركة، كما أن الاعتمادات الممنوحة لمؤسسات التعليم العالى تمثل مخصصات عمومية متوسطها بالنسبة إلى كل طالب أدنى بكثير مما تتطلبه معايير تكوين نوعى. إن هذه المخصصات المقدرة بـ (٣٦٠٠٠ دج)؛ أى ٧٠٠ دولار لكل طالب، بلغت قيمتها بالدينار الثابت بمعامل ٣٨ من (١٩٨٧-١٩٩٧) (المجلس الأعلى للتربية، مرجع سابق، ١٥-١٦).

ومن ثم، يمكن القول إنه على الرغم من كل النداءات الرسمية التى تؤكد جعل البحث العلمى من الأولويات الوطنية؛ فإنه يحظى فى الواقع بنسبة متدنية من الدعم المالى، ومن ثم فإن مكانة التعليم العالى والبحث العلمى فى البرنامج التنموى الجزائرى المتوجه نحو اقتصاد السوق لم تلق مستوى إدراك أهميتها لدى السلطة السياسية حتى فى ظل هذه المرحلة، وإن بقيت معظم الخطب السياسية لا تتجاوز الأطر القانونية والنظرية.

هذا على عكس ما نلاحظه فى الدول المتقدمة التى عملت بفكرة جعل التعليم عموما، والتعليم العالى والبحث العلمى خاصة، أداة للتنمية الشاملة، وذلك عن طريق توفير الدعم المادى، إلى جانب الإعانات الحكومية؛ مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وإسرائيل، فى حين بقيت بعض الدول العربية مثل جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية اللتين أدركتا أهمية التعليم والبحث العلمى متأخرتين. وقد استدعى الأمر فى السنوات الأخيرة رفع التحدى، ولعل البداية كانت بتشجيع القطاع الخاص فى التعليم.

١٠ـ مكانة التعليم العالى والبحث العلمى فى المدة من (١٩٩٨ـ٢٠٠٢):

شـهدت المـدة (١٩٩٨ـ٢٠٠١) بـالجزائر تطبيـق سياسـة الإنعـاش الاقتصـادى التـى جـاءت تهـدف للتصـدى لمختلـف العراقيـل التـى حالـت دون النهـوض بالاقتصـاد الـوطنى علـى مسـتوى مختلـف الأصـعدة. وتتضـح هـذه الأهداف خاصة من حيث توزيع ميزانية التسيير حسب الدوائر الوزارية، فقد تراجعت ميزانية التربية التى كانت تحظى بأكبر نسبة طيلة سنوات (١٩٩٠ـ ٢٠٠١) لتحتل المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع سنة ٢٠٠٢، ويلى هذا الترتيب علـى التـوالى وزارة الداخليـة والجماعـات المحليـة والمجاهـدين، والصـحة والسكان، لتـأتى بعـد ذلـك النسبة المخصصـة لـوزارة التعليم العـالى والبحـث العلمى، وهى أقل نسبة.

وعموما يمكن القول إن هذه المدة شهدت ارتفاعا نسبيا لميزانية التعليم العالى والبحث العلمى بوصفها جزءا من الميزانية العامة للدولة من ٢,٧٪ إلى ٤,٠٧٪؛ إذ جاء توزيع هذه الميزانية بتوجيه الجزء الأكبر منها الذى يبلغ ٤٣٪ ليكون إعانة لمؤسسات التعليم العالى (إذ منحت للجامعات فقط نسبة ٣٣,١٪ من ميزانية الوزارة)، ووجه قسم آخر إلى ديوان الخدمات الجامعية بنسبة ٤٢٪، كما خصص للصندوق الوطنى للبحث العلمى نسبة ١٢٪ ونسبة ١,٢٪، خصصت لمختلف مراكز البحث ووكالات البحث. هذه النسب تشير إلى وجود تباين فى توزيع الميزانية بين ما يخصص للخدمات الجامعية وما يخصص لمراكز البحث خاصة.

أما على الصعيد التنظيمى، فقد شهد قطاع التعليم العالى والبحث العلمى فيما يخص علاقته بالتنمية تغيرا منذ سنة ١٩٩٨؛ إذ كانت البداية بتحويل المؤسسة الوطنية للتعليم العالى من مؤسسة ذات طابع علمى وثقافى ومهنى سنة ١٩٩٩، الذى منح للجامعة استقلالية أكثر، خاصة فى مجال انفتاحها على

المجتمع، كذلك الأمر بالنسبة إلى البحث العلمى الذى شهد فى خلال السنوات الأخيرة تشكيل البنية الهيكلية للسياسة الوطنية للبحث عن طريق إنشاء وحدات بحث ومخابر بحث ومؤسسات ذات طابع علمى وتكنولوچى. وتشكل كلها وسائل لتنفيذ الأهداف الوطنية التى دعا إليها المخطط الخماسى للبحث العلمى والتطوير التكنولوچى، المتمثلة أساسا فى تحقيق التنمية الشاملة.

لكن ما يؤخذ على هذه الأطر القانونية المحددة للتنظيم الهيكلى والإدارى لمؤسسات التعليم والتكوين العاليين، وكذا هياكل البحث، أنه على الرغم من التحولات التى طرأت على سياسة التعليم العالى والبحث العلمى فى ظل التوجه نحو اقتصاد السوق؛ فإننا نلمس جانبا من المركزية، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الإدارى البيداغوجى، وكيفية سير أعمال المجلس العلمى، حتى إن الجداول التقديرية للإيرادات والنفقات والتسيير المالى من صلاحيات الشئون الإدارية دون إشراك أية هيئة استشارية أو إبداء المجلس العلمى رأيه. أما فيما يخص التوجيه الجامعى، فقد ظل حتى سنة ٢٠٠١ يعمل بالخريطة الجامعية الموضوعة لآفاق ٢٠٠٠ منذ سنة ١٩٨٤؛ وهو الأمر الذى أدى إلى تضخم بعض التخصصات بأعداد الطلبة. كما شهدت مؤسسات التعليم والتكوين العاليين تطورا كميا على حساب التطور النوعي؛ إذ قدرت نسبة التأطير الإجمالى بأستاذ لكل ٢٦ طالبا فى خلال سنة ٢٠٠١، وهى أقل ما يتطلبه تأطير نوعى (أستاذ وأستاذ محاضر لكل ٨٠ طالبا).

وعليه، فإنه على الرغم من توجه البلاد نحو اقتصاد السوق، فقد ظلت مكانة التعليم العالى والبحث العلمى من حيث المخصصات المالية دون مستوى أولويات البرنامج التنموى، غير أنه يمكن القول إن سياسة التعليم العالى والبحث العلمى قد شهدت تغيرا فى بعض الجوانب، خاصة فيما يتعلق بزيادة فاعليتها وتنسيق أعمالها حسب متطلبات الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية،

وهذا الأمر قد يساعد، فى حالات كثيرة، على تقريبه بصورة أكبر من المجتمع، لكن عموما بقى دور الدولة فاعلا حتى الساعة، خاصة فى كيفية تسيير مؤسساته؛ وهو الأمر الذى قد يعيق السير الحسن، سواء على مستوى التنظيم الداخلى أو المستوى الخارجى فى علاقته بالمجتمع.

التعليم العالى والبحث العلمى فى الجزائر - واقع وآفاق:

شهد العالم، ولا يزال يشهد تغييرات عميقة، وإذا أردنا أن يكون لنا دور فى هذا العالم الذى تسيطر فيه عولمة السوق والهيمنة العلمية والتكنولوجية، بل ربما الهيمنة الحضارية لبعض الدول والثورة الحادثة فى مجال الاتصال، فإن علينا إيجاد تعليم عال قادر على المنافسة وتكوين ذى نوعية بالمقاييس العالمية.

لقد عانى البحث العلمى كثيرا عدم استقراره المؤسساتى وتهميشه الفعلى، وعانى تبعيته للإدارة المركزية، فغيب دوره الكامل فى التنمية. لذلك ينبغى تحسين إدراك أهميتهما الاستراتيجية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء لدى المجتمع أو لدى السلطات العمومية.

يجب أن تطابق مرونة المنظومة الاقتصادية مرونة فى منظومة التكوين، ولهذا الغرض يكون من المفيد إعداد برامج جديدة، وفتح أو غلق فروع أو تخصصات. لذلك لابد من تطوير العلاقات مع القطاع الصناعى والمجتمع، حتى يمكن لتطوير العلاقات المثمرة مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية (دورات تمرينية- الاشتراك فى إجراء الأبحاث) أن يزيد من نجاعة التعليم، بدون إهمال الأهداف الطويلة المدى التى تستلزم إلماما واسعا بالنظريات والمبادئ الأساسية، وذلك بإدراج الإجراءات والآليات والإصلاحات التنظيمية الكفيلة بتشجيع الروابط المنشودة.

ويجب التحكم فى إعداد الطلبة عن طريق وضع استراتيجية طويلة المدى

تستشرف تطور أعدادهم، مع تحديد مسبق لعدد المقاعد البيداغوجية المطلوبة، وهياكل الاستقبال، وذلك لتجنب التضخم داخل مؤسسات التعليم العالى الذى يتنافى والمقاييس الأكاديمية العالمية.

ويجب العمل على توفير التأطير النوعى الملائم، وذلك عن طريق زيادة الهيئة التدريسية، خاصة من ذوى التأهيل العالى، بحيث يتوافق تطورها والتزايد الطلابى.

ويجب العمل على التطبيق الفعلى لعملية إدراج أنواع التكوين ما بعد التدرج ذات الطابع الوطنى فى مؤسسات التعليم العالى التى تتوفر على أحسن تأطير. وفى سبيل رفع مستوى الكفاءات العلمية العالية، لابد من ربط بحوث ما بعد التدرج بالبرامج الوطنية للبحث، ويكون ذلك عن طريق عقود تجريها مؤسسات التعليم العالى مع الهياكل التى تشرف على البحث المتخصصة فى مواضيع تدخل فى إطار البرنامج الوطنى للبحث. ولعل ذلك لا يتم إلا بإدراج الإجراءات والآليات والإصلاحات التنظيمية الكفيلة بتشجيع الروابط المنشودة.

إن التغيرات العميقة التى يعرفها سوق الشغل، سواء ما تعلق بنسبة البطالة الكبيرة فى وسط خريجى الجامعات التى ظهرت مع عقد التسعينيات، أو ما تعلق بتطور المهن، لم تؤخذ بجدية فى مسارات الجامعات والمضامين المحددة منذ ما يقارب عقدين. فالثورات الكبرى للاتصالات، واحتلال الإعلام الآلى لمعظم المهن، والزيادة لوظائف التسيير الإدارى، وضرورة اكتساب ثقافة عامة مهما كان الاختصاص المختار، لم تعط لها الأهمية الكافية فى التخصصات الجامعية، لذلك لابد من توسيع فروع التنمية التكنولوچية، حتى يتم تحديدها فى إطار ملف إعادة الهيكلة الصناعية؛ مثل: فروع التسيير، والتسويق، والمالية، والتأمينات، والبنوك، والتجارة الخارجية.

وإذا كانت الجامعة ترغب فى تجنب الانطواء والقطيعة مع قنوات

التحصيل على المعارف العالمية؛ فإنها تحتاج إلى التزود بتجهيزات البحث والمكتبات والمجلات، بغية إدماجها فى شبكة قوية فى العلاقات الداخلية والخارجية، تختص بإنتاج المعارف وتداولها وإعادة نشرها.

لقد بينت دراستنا هذه أن نفقات إعانات التسيير مثلت نسبة ٤٣٪ من ميزانية التسيير، ومثلت الخدمات الجامعية نسبة ٤٢٪، ومثل تمويل البحث العلمى نسبة ١٣,٢٪ فى المدة من (١٩٩٩-٢٠٠١)؛ لذلك لابد من إعادة توازن تخصيصات الميزانية الناتجة عن تمويل محدد أكثر للخدمات الاجتماعية الجامعية لصالح تمويل النشاطات التربوية والبحث.

- إعادة النظر فى الأطر القانونية لسير هياكل البحث والباحث، مع تشجيع اللامركزية، وتطبيق آليات مرنة فى التمويل، على أن يستفيد البحث العلمى الجامعى من حصته من الميزانية.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
عضو اتحاد الجامعات العربية

المراجع:

١ - عمار بومقرة، "انطباعات حول برنامج إصلاح التعليم العالى والبحث العلمي"، مجلة سيرتا، جامعة قسنطينة، العدد ٣، مايو ١٩٨٠.

٢ - س. كريم، ب. بلمير، "البحث العلمى والجامعى بالخصوص-الماضى والحاضر والمستقبل"، وقائع اليوم الإعلامى حول واقع وآفاق البحث العلمى فى الجزائر، الأكاديمية الجامعية، قسنطينة، ١٩٩٦.

٣ - بن عكى محمد أكلى، "ديمقراطية التعليم النظامى فى الجزائر خلال المدة (١٩٦٢-١٩٨٤)، بين التوقع والإنجاز". رسالة ماچستير، غير منشورة، معهد علم النفس وعلوم التربية، جامعة الجزائر، ١٩٨٨.

٤ - عبد المجيد بن أمبارك، "الإشكال الاجتماعى والسياسى لتنظيم البحث العلمى فى الجزائر- الدلالات السوسيولوچية للبحث العلمى فى الجزائر". رسالة ماچستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، يونيو ١٩٨٧.

٥ - نوار مربوحة، "العاملون فى التدريس الجامعي- أوضاعهم واتجاهاتهم". رسالة ماچستير، غير منشورة، معهد علم الاجتماع، جامعة عنابة، ١٩٩٠.

٦ - دليلة خينش، "مكانة التعليم العالى والبحث العلمى فى البرنامج التنموى الجزائرى من ١٩٦٢ إلى ٢٠٠١". رسالة ماچستير، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة بسكرة، ٢٠٠٤.

٧ - صالح صالحى، زواوى موسى، "دور الجامعة والبحث العلمى فى تنمية بلدان المغرب العربي"، فى سلسلة كتب المستقبل العربى، مجموعة من المؤلفين، الأزمة الجزائرية. مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ١٩٩٩.

٨ - الجريدة الرسمية، قانون رقم ٩٨- ١١، ١٩٩٨، العدد ٦٢.

٩ - إسماعيل صبرى عبد الله، فى التنمية العربية، دار الوحدة، ط ١، ١٩٨٤.

١٠ - يوسف عبد الله صايغ، اقتصادات العالم العربى، التنمية منذ عام ١٩٤٥ فى البلدان العربية الأفريقية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، بيروت، ١٩٨٤.
١١ - وزارة الإعلام والثقافة، التعليم العالى، نظرات عن الجزائر (٢٤)، مدريد رندبر سبن ش.م، الجزائر، ١٩٧٣.
١٢ - رابح تركى، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط٢، الجزائر، ١٩٨٩.
١٣ - سفير ناجى، محاولات فى التحليل الاجتماعى، التنمية والثقافة، ترجمة: م.ع. بن ناصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، ١٩٨٩.
١٤ - رئاسة الجمهورية (المجلس الأعلى للتربية)، نحو رؤية جديدة للتعليم العالى، تقرير أولى، نوفمبر، ١٩٩٩.
١٥ - وزارة الإعلام والثقافة، عشر سنوات من الإنجازات (١٩ يونيو ١٩٦٥- ١٩ يونيو ١٩٧٥)، الجزائر، ١٩٧٦.
١٦ - الوزارة المنتدبة لدى الجامعات، الملف التمهيدى لاستقلالية المؤسسات والهيئات الجامعية، الجزائر، نوفمبر ١٩٨٩.
١٧ - وزارة التخطيط، تقرير عام، المخطط الخماسى الثانى (١٩٨٥-١٩٨٩)، يناير ١٩٨٥.

18 - Ghlamallah.M, la gestion et la pédagogie dans l'université Algérienne depuis la réforme. Bulletin C.R.A.P Publié par l'O.N.R.S, n° 11, Alger, 1980.
19 - Ministère de L'E.S.R.S l'application de la gestion socialiste des entreprises à l'université, revue l'université. O.P.U, Alger, n°10,1979.

التطور الاجتماعى فى الأمة العربية

فى خلال القرن العشرين

د. على ليلة(*)

تمـهيـد:

قطعت الأمة العربية شوطا واضحا على طريق التطور الاجتماعى فى القرن العشرين؛ إذ وقعت على ساحة هذا القرن أحداث كبيرة شكلت علامات فاصلة فى هذا التاريخ المحدود. فقد لعبت متغيرات عدة دورها فى التأثير فى بناء المجتمع العربى. فإذا تأملنا التطور الذى تحقق، فسوف نجده ذا طبيعة دائرية، لم تختلف نهايته كثيرا عن بدايته، كأنما الذاكرة التاريخية لا تسمح بتراكم الخبرة والتجربة، أو أن هذه الذاكرة تفقد ما تحتفظ به، بسبب الظروف الضاغطة التى تفرض دائما التكيف مع الحادث الطارئ فى الحاضر، بدون أن تتبقى طاقة تستكشف من خلالها احتمالات المستقبل، أو حتى طاقة لاستدعاء خبرات الماضى لتفعيلها فى الحاضر أو المستقبل. لذلك فقد كان التطور العربى أشبه بحركة "صغير الدجاج"، حسبما يؤكد عالم الاجتماع "ببيترم سروكين"، بقطع أميال يستهلك بها الزمن. غير أنه لا يبرح مكان وجوده. لا يسير فى حركة خطية تزيد الخبرة التاريخية المتراكمة من سرعتها، ولكنه يسير فى حركة عشوائية مبعثرة، تبدد الطاقة، بدون أن تحقق إنجازا بعد ناتج الطاقة والحركة(١).

بدأ القرن العشرون فى العالم العربى تحت وطأة احتلال القوى

(*) أستاذ علم الاجتماع بجامعة عين شمس.

الاستعمارية أغلب مساحته. فى هذه الأثناء تقابلت الثقافة العربية التقليدية مع الثقافة الاستعمارية الحديثة. وفى العشرينيات والثلاثينيات من هذا القرن بدأت النخبة الاجتماعية تنقسم على ذاتها، وتشكل كيانات لها ملامحها وتوجهاتها. كما بدأ تشكل الطبقات بوصفها قوى اجتماعية ذات مصالح، وذات اختيارات أيديولوچية، تعبر عن هذه المصالح وتخدمها كذلك. غير أن المسألة الوطنية منعت تشرذم هذه القوى، وجعلتها تعمل - فى أغلبها - فى اتجاه واحد وغالب، يتمثل فى الحصول على الاستقلال الذى دفعت الطبقة الوسطى إلى ضرورة الوعى بضرورته[٢].

وفى المدة من الأربعينيات حتى نهاية الستينيات، تفجرت الثروة والثورة على الأرض العربية، وشكلت ما يمكن أن يشكل صحوة عربية ذات طبيعة إيجابية؛ إذ استقل معظم الأقطار العربية، وتدفقت الثروة البترولية من باطن الأرض العربية. غير أنه تضافر مع ذلك؛ ظواهر وسلوكيات سلبية عدة، فقد أعاقت ظروف داخلية وخارجية عدة التقاء الثورة والثروة، لتصنع مجتمعا عربيا قويا، يدرك بعقلانية آفاق تحديثه والسبيل إلى ذلك. بل دخلت الثروة والثورة بوصفهما مكونين بنيويين فى صراع مع بعضهما البعض؛ وهو الذى أدى إلى تبديد طاقتها، فلا الثروة اختارت سبيل التنمية العربية المتوازنة التى تلعب دورها فى الحفاظ على وحدة الأمة، وتأكيد تكاملها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولا الثورة نجحت فى بناء الدولة النموذج بما يساعد على إنضاج بناء أمتها، ولا فى تنشئة جماهيرها، وتطوير وعيها بما يساعد على توجيهها إنتاجيا لبناء مجتمعاتها. ومن ثم تدفقت الثروة فى ساحات الاستهلاك التى لا حدود لها. وتبددت طاقة الثورة بعد أن تكالبت عليها النوائب قبل أن تستكمل الدولة النموذج.

وتتمثل المرحلة الثالثة فى التراجع الذى أصاب المد القومى؛ إذ بدأت

الشعارات الوحدوية فى التساقط، وصاحب ذلك انتكاسة الثورة التى حملت لواءه، وقد كان ذلك جزاء تراجع الثورة على صعيد العالم الثالث. ففى عقد الستينيات. بدأ التراجع القومى؛ إذ انهارت الوحدة المصرية السورية فى بداية هذا العقد، وفى منطقة المنتصف وقع الصراع العربى - العربى على ساحة اليمن، وامتد التراجع حتى وقعت هزيمة ١٩٦٧ للدول التى رفعت الشعارات القومية عالية. وقد تجسد ذلك فى تبدل الشعارات العربية من الوحدة العربية أو وحدة الهدف العربى إلى مجرد وحدة الصف العربى. فى هذا الإطار سقطت عواطف وحدوية وقومية عدة. ويمكن القول إن عقد الستينيات تميز بكونه عقد المد القطرى على حساب المدى القومى، فقد برزت توجهات عدة لقيادة عملية التنمية والتحديث. وكانت إسلامية حينا، وفى حين ثان كانت اشتراكية، وفى حين ثالث أكدت الأيديولوچيا الليبرالية؛ إذ حلت هذه الأيديولوچيات محل القومية بوصفها أيديولوچيا، وتضافر ذلك مع تعميق النزعة القطرية التى تم تأكيدها.

ومع نهاية القرن العشرين، طرأت تأثيرات العولمة على واقعنا العربى، وأصبحت الأيديولوچيا الليبرالية هى الأيديولوچيا الموجهة لعملية التنمية والتحديث، إن اختيارا وإن فرضا من قبل قوى العولمة. فى هذه المرحلة الأخيرة فتحت أبواب الأمة العربية على مصراعيها أمام قوى العولمة التى تدفقت تعيث فى أرضها وفضائها فسادا. فاخترقت ثقافة الأمة على ساحتها قيم غربية علينا، استوعبتها وتبنتها شرائح وفئات اجتماعية عدة، وأصبح لها وجودها الفاعل الموجه لأفعالنا. كذلك تأثرت الأسرة؛ إذ بدأ التفكك يدب فى أوصالها، وتمزق النسيج الاجتماعى؛ لأنه كان ضعيفا فى بداية الثلث الأخير من القرن، وجاءت مضامين العولمة لتقضى على البقية الباقية منه. وبدأ التآكل الأخير فى مقومات الهوية العربية، وصار الأمر إلى اندماج الأمة العربية فى النظام العالمى من

منطق قطرى، وأحيانا من منطق إثنى، لا من منطق قومى عربى موحد ومتكامل.

فقد سعت قوى الاستعمار سابقا، والعولمة حاضرا، إلى تشويه التطور العربى ودفعه فى مسارات تمكنها من السيطرة عليه لتحقيق مصالحها. وحتى يتحقق لها ذلك بفاعلية، عملت على تغيير بناء الأمة العربية، بما يساعد على تعميق ارتباطها من منطق التابع لهذه القوى، بل العمل على تشويه بعض جوانب بناء الأمة فى أثناء عملية التطور، حتى يصبح تطورها مشوها، ففصلت التطور عن جذوره من ناحية، إضافة إلى أنها جعلته تطورا قطريا مجزأ من ناحية ثانية، ثم جعلته تطورا تابعا تتحكم فى توجهاته ومعدلاته من ناحية ثالثة. لقد أصبح هذا التطور محكوما بتناقضات عدة، تناقض مصطنع بين الأصالة والمعاصرة، كأنما لا يمكن تحديث ما هو أصيل، أو ربط ما هو معاصر بجذور، تناقض بين الأمة الموحدة والقطرية المجزأة، متجاهلين أن الوحدة القوية والثرية كامنة فى التنوع، وتناقض بين قوى الثروة وقوى الثورة، ناسين أن تعانق القوتين فيه دعم لتحرك مقفل ومتسارع للأمة على طريق التقدم، وهو ما يتضح من خلال متابعة تطور بعض جوانب البناء الاجتماعى للأمة العربية فى خلال القرن العشرين.

أولا- متغيرات تطور بناء الأمة العربية فى خلال قرن:

لقد كان التطور الاجتماعى للأمة العربية فى خلال القرن العشرين محكوما بعدة متغيرات أساسية، تفاعلت مع بعضها، ولعبت دورها فى إكسابه طبيعته التى أصبحت له مع نهاية هذا القرن. ولأن أداء هذه المتغيرات لم يكن إيجابيا فى الأغلب؛ فإن الحصاد الذى تحقق كان محدودا، مقارنة بالإمكانات والقدرات والموارد التى تمتلكها الأمة العربية.